الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد بنكي ونقدي .

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بلخيتر فافة

خاشعي نور الهدى

تحت عنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة لمجموعة من الدول العربية للفترة 2000- 2023

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. ساجي فاطمة	**(استاذ التعليم العالي-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. بولعباس مختار	**(استاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. ساعد محمد	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2024/2023

شـــــــــكر...

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله:

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الاستاذ المشرف "بولعباس مختار"على قبوله الاشراف على هذا العمل، ومرافقته حتى نهايته،

كما نوجه كل الامتنان إلى الأستاذة الفاضلة ساجي فاطمة التي لمسنا

منها كل العناية والإهتمام في تقديم النصح والتوجيهات التي ساهمت في بناء البحث و إخراجه.

و نتقدم بوافر التقدير لأعضاء اللجنة العلمية المناقشة التي وافقت على هذه الجلسة العلمية لمناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل أعوان مكتبة الكلية بجامعة ابن خلدون،

و كل الشكر إلى من أعان وساهم في بناء هذا البحث واتمامه....من قريب أو بعيد ....

– بلخيتر فافة

– خاشعي نورالهدى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد له الذي تتمّ به النعم ، والذي مانجحنا و ما علونا

إلاّ بتوفيقه ورضاه

أهدي نجاحي هذا إلى روح أبي، الذي طالما تمنى لي النجاح والتفوّق،

رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى نبع الحنان صديقة عمري صاحبة القلب الرقيق ،

ملهمتي أمي الحبيبة .

إلى رفيق دربي و قرّة عيني، زوجي العزيز أطال الله عمره في طاعته

وجعله تــاجا فوق رأسي و رؤوس أولادنا.... يارب

إلى صناع قوّتي، صفوة أيّامي، وسلوة أوقاتي،

إلى الشموع التي تنير الطريق

إلى أبنائي فلذات كبدي:

ايناس، رضا ، ريان ، والصغيرة منال زهرة.

بلخيتر فافة

إهداء

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب إلى التي حملتني وهنا على وهن ،

إلى التي سهرت الليالي ليطيب نومي،

إلى التي قامت من أجلي،

إلى أمي الغالية بن شوية فتيحة، حفظها الله وأطال في عمرها

إليك أهدي ثمرة جهدي.

إلى من علّمني و أكسبني الشخصية الفذّة،

إلى الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وإرشاداته

إلى أبي خاشعي خالد حفظه الله.....،

وأطال عمره في طاعته.....،

إلى زهرتي أختي الوحيدة..... إلى" مُنى "

حفظك الله وأنار دربك ورعاك.....،

إلى قرة عيني إخوتي.....،

محمد ، حسين، جمال ، نذير ، وخالد

إلى كل من مدّ يد العون من قريب أو بعيد،

وساعد في إخراج هذه المذكرة

خاشعي نور الهدى

مـــــــلخص البـــــحث:

الملخص :

تهدف الدراسة الى إبراز أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي ، لتحقيق أهداف الدراسة قسمنا هذا البحث الى فصلين ، تطرقنا في الفصل الأول الى مفاهيم عامة حول الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و كحوصلة لهذا الفصل توصلنا الى أن النمو يعتبر كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة حيث ان الدول المتقدمة يكون فيها معدل النمو مرتفع باستمرار، كما تطرقنا إلى مدى فعالية الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، أمّا في الفصل الثاني فقد قمنا بتسليط الضوء على دراسة أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في كل من تونس، المغرب و الجزائر، و هذا للتقارب الجغرافي بينهم، و خلصنا الى ان الانفاق العام يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث ان الدول التي قمنا بدراستها تعتبر النفقات العامة احدى المكونات الأساسية لبلوغ أهدافها المخطط لها من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي ، الانفاق الحكومي ، الجزائر ، المغرب ، تونس.

Summary:

The study aims to highlight the impact of public expenditures on economic growth. To achieve the objectives of the study, we divided this research into two chapters. In the first chapter, we touched on general concepts about government spending and economic growth. As a result of this chapter, we concluded that growth is considered a general indicator that reflects the prevailing economic situation, as In developed countries, the growth rate is constantly high. We also touched on the effectiveness of public spending in achieving economic growth. In the second chapter, we highlighted the study of the impact of public spending on economic growth in Tunisia, Morocco and Algeria, and this is due to geographical proximity. Among them, we concluded that public spending has a positive impact on economic growth, as the countries we studied consider public expenditures as one of the basic components for achieving their planned goals through the application of economic policies.

Keywords: economic growth, government spending, Algeria, Morocco, .Tunisia

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
ملخص البحث	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: **الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، أسس ومفاهيـــــــــــم.**	1-35
تمهيد	1
المبحث الأول:الاطار لنظري للإنفاق العمومي.	2
2-المطلب الأول:ماهية النفقات العامة	2
3-المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بالنفقات العامة	6
4-المبحث الثاني النمو الاقتصادي 18	11
6-المطلب الأول :ماهية النمو الاقتصادي	11
7-المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي .	18
المبحث الثالث :آثار النفقات العامة	25
المطلب الأول: أثر النفقات على النمو الاقتصادي	25
المطلب الثاني: أثر النفقات على الدخل وعلى توزيع الدخل اوطني	35
الفصل الثاني: **أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي للدول الثلاث: تونس. المغرب. الجزائر**	39-59
تمهيد:	39
المبحث الأول: أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي في تونس	40
المطلب الأول: مميزات الاقتصاد التونسي	40
المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي في تونس	43
المطلب الثالث تطور الانفاق الحكومي والنمو في تونس	45
المبحث الثاني أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي في المغرب	47
المطلب الأول:مميزات الاقتصاد المغربي	47
المطب الثاني:الاصلاحات في المغرب	49
المطلب الثالث: تطور الانفاق الحكومي و النمو في المغرب	50

المبحث الثالث أثر الإنفاق اعلى النمو الاقتصادي في الجزائر	**54**
المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر 2023/2001	**54**
المطلب الثاني: تأثير الانفاق على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر(حسب المربع كالدور)	**59**
خاتمة	**67**
قائمة المراجع	**72**

قائمة الجداول والأشكـــــــال البيانية:

1. قائمـــــــــــة الجدول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	جدول المتغيّرات للنفقات العامة في الجزائر من 2001 إلى غاية2023.	56
2-2	القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر الفترة 2001- 2004	61
2-3	القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر الفترة 2005- 2009	62
2-4	القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر الفترة 2010- 2014	63
2-5	القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر الفترة 2015- 2019	64
2-6	القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر الفترة 2020- 2023	65

2. قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	التمثيل البياني لمستوى التوازن الدخل القومي باستخدام دالة الطلب الكلي في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة.	26
1-2	التمثيل البياني لتوازن الدخل الوطني باستخدام دوال الإضافات مع التسربات	27
1-3	التمثيل البياني: لفعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت وحركة ضعيفة	29
1-4	التمثيل البياني: لفعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت وحركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.	30
1-5	التمثيل البياني لفعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف المرن و حركة ضعيفة لرؤوس الأموال:	31
1-6	التمثيل: لفعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف المرن و حركة كبير لرؤوس الأموال	31
2-1	رسم بياني لمنحنى تغيرات النفقات العامة من 2001إلى2023	57
2-2	النموذج المثالي لمربع كالدور الاقتصادي مع مؤشرات الاستقرار الكلي	60
2-3	تمثيل لتطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2001-2004	61

2-4	تمثيل لتطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة2005 - 2009.	62
2-5	تمثيل لتطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2010-2014.	63
2-6	تمثيل لتطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2015-2019	64
2-7	تمثيل لتطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2020-2023.	65

مقدّمـــــــة

مقدمـــــــــــــــــــــة :

ازدادت أهمية النفقات العامة في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهميتها لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة الاقتصادية وتعتبر المحبذة في الفكر المالي الحديث، الهادف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتخصيص أحسن للموارد المتاحة

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة و ذلك بسبب تطور دور الدولة و ازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية الأمر الذي جعل علماء الاقتصاد يجمعون على أن الظاهرة أصبحت قانونا اقتصاديا يمكن أن يدمج ضمن قوانين التطور الاقتصادي و الاجتماعي .

انطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير الى طبيعة الحالة الاقتصادية كهدف رئيسي يستهدف أي سياسة اقتصادية قائمة، فنمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة لأخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة بحكم أنه يشير الى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة ومن هنا تبرز أهميته إذ أنه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك .

طبقت الجزائر و الدول المجاورة لها عدة برامج اقتصادية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث خصصت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتنفيذ البرامج التنموية المخطط لها و خاصة تلك الممتدة من الفترة 2000 – 2023 و ذلك للارتفاع المسجل في أسعار المحروقات، أما نظيرتاها المغرب و تونس فقد اعتمدتا على قطاعي السياحة و الفلاحة لدفع عجلة النمو .

1- إشكالية البحث :

ضمن هذا الإطار الفكري و العلمي يظهر أهمية الموضوع المدروس بعنوان " أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، المغرب و تونس " للتعرف على الأثر الموجود بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي .

وإشكاليتنا لهذه الدراسة كالتالي :

- **ما مدى تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة ؟**

2- و الأسئلتنا الفرعية كانت كالآتي :

و انطلاقا من السؤال الجوهري السابق و لغرض الإلمام بموضوع الدراسة، نطرح الأسئلة التالية :

- ✓ ما المقصود بالنفقات العامة ؟
- ✓ ماهي النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما مدى تأثر النمو الاقتصادي بالإنفاق العمومي المتبع في الدول محل الدراسة ؟

3- وللإجابة عن هذه الأسئلة افترضنا مايلي :

للإجابة على الإشكالية العامة و الأسئلة الفرعية، قمنا بالاعتماد على الفرضيات التالية :

- الإنفاق العام يحفز النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة
- للإنفاق العمومي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي

4- المنهج المستخدم :

للإجابة على إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة فرضت علينا طبيعة الموضوع استخدام المناهج التالية :

- ➢ **المنهج الوصفي :** من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة و النمو الاقتصادي
- ➢ **المنهج التحليلي :** من خلال تحليل مختلف المعطيات و الاحصائيات التي تتعلق بتطور النفقات العامة في الدول محل الدراسة و مختلف البرامج التنموية التي اقرتها الحكومات من 2000 – 2023 و التي خصصت لها مبالغ ضخمة .

5- الأدوات المستعملة :

استخدمنا في هذه الدراسة العديد من الأدوات نذكرها في ما يلي :

- المسح المكتبي لمختلف المراجع و المصادر التي تم الاعتماد عليها
- المسح المعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت
- الملتقيات و التقارير و المجلات التي تتعلق بموضوع الدراسة

6- أهمية البحث :

من خلال هذه الدراسة و كنتيجة للتطور الملحوظ للنفقات العامة في جميع البلدان على اختلاف توجهاتها السياسية و الاقتصادية، و في ظل التحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة، و الدول محل الدراسة بصفة خاصة تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية :

- التطرق للنفقات العامة و تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية
- دراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة

- دراسة النمو من خلال نظرياته و نماذجه
- و أخيرا دراسة و تحليل النفقات العامة خلال الفترة 2000 – 2023 في الدول الثلاثة.

7- أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية النمو كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، و توضيح مدى فعالية الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي و هذا باعتبار النفقات العامة احدى المكونات الأساسية لاقتصاد الدول محل الدراسة و أداة هامة من أدوات التي تعتمد عليها الدولة لبلوغ أهدافها

8- أسباب اختيار الموضوع :

تكمن الدوافع الأساسية لاختيار الموضوع قيد الدراسة في ما يلي :

❖ **الأسباب الموضوعية :** و يمكن إبرازها في النقاط التالية :

- تسليط الضوء على التطور المتزايد للنفقات العامة و خاصة في الآونة الأخيرة .
- الدور الذي يلعبه الإنفاق العمومي في تحقيق النمو الاقتصادي

❖ **الأسباب الذاتية :** و تتمثل فيما يلي :

- محاولة منا لإثراء هذا الموضوع بدراسة خاصة لاقتصاد الدول محل الدراسة
- ارتباط موضوع البحث بمجال تخصصنا

9- حدود دراسة :

ستركز دراستنا على الحدود التالية :

- **الحدود المكانية :**

قمنا في بحثنا هذا بدراسة ثلاثة دول ألا و هي الجزائر المغرب و تونس

- **الحدود الزمانية :**

انحصرت دراستنا التحليلية بين 2000 – 2023 التي شهدت تطورا كبيرا في النفقات العامة من خلال البرامج التي اقرتها الحكومات خلال هذه الفترة

- **الحدود الموضوعية :**

تطرقنا في مذكرتنا الى الإنفاق الحكومي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر و الدول المجاورة المغرب و تونس و كان اختيارنا لهذين البلدين لقربهما الجغرافي للجزائر و تشابه عادتهما و تقاليدهما لحد كبير .

10- **صعوبات البحث :**

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات في هذا البحث و تلخص أهمها في بعض النقاط التالية :

- قلة المراجع التي تتناول اقتصاد الجزائر و الدول المجاورة لها خلال فترة الدراسة مما أدى الى تركيز على شبكة الانترنت في عملية البحث عن المعطيات
- التضارب في الاحصائيات بين مختلف الدراسات

11- **الدراسات السابقة :**

❖ **دراسة بودخدخ كريم : " أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009 "**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010 . و لقد تم التركيز في هذه الدراسة على الإشكالية التالية .... كيف تؤثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي ؟ و ما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2009 ؟ و تم الوصول الى النتائج النظرية أهمها يعتبر الانفاق العام عللى الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية و هياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر اما من الناحية التطبيقية مساهمة سياسة الانفاق العام التوسعية في الجزائر 2001–2009 في عودة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج .

❖ **دراسة ماصمي أسماء : " أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2001 – 1971 "**، رسالة الماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان – الجزائر، 2014 .

و لقد تم التركيز على الإشكالية التالية ..... هل يؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ؟ و اذا ثبت ذلك كيف يؤثر عليها ؟ و تم الوصول الى النتائج التالية نذكر أهمها : تعد سياسة انفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و معالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي ، كما تؤثر في حجم التشغيل و الدخل .

12- **هيكل البحث :**

لمعالجة هذا الموضوع و في إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية ، و محاولة منا إثراء موضوع الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي ، قسمنا بحثنا هذا إلى فصلين مع الأخذ بعين الاعتبار الترابط و التسلسل المنهجي بين الفصلين وذلك كما يلي :

الفصل الأول : تناولنا فيه الجانب النظري للانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي حيث قمنا بالتعرض أولا إلى المبادئ و المفاهيم الأساسية حول الانفاق الحكومي ثم تطرقنا الى أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، و أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع النمو ، ثم تناولنا بعد ذلك الأثار الاقتصادية للانفاق الحكومي .

الفصل الثاني : تطرقنا في هذا الفصل من خلال الدراسة التحليلية الى الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الثلاثة محل الدراسة الجزائر ، تونس و المغرب و هذا خلال الفترة 2000 الى 2023 ثم في آخر الفصل تناولنا موضوع المربع السحري لكالدور بالجزائر حيث قمنا بتحليل الانفاق العام من خلال الإصلاحات المتبعة في بلادنا و أثرها على النمو الاقتصادي .

الفصل الأول:

الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، أسس ومفاهيـــــــــــــــــم

- **المبحث الأول** : الإطار النظري للإنفاق الحكومي .
- **المبحث الثاني** : النمو الإقتصادي.
- **المبحث الثالث** : آثار النفقات العامة .

تمهيـــــــــــد :

إزدادت أهمية دراسة النفقات العامة في الآونة الأخيرة مع توسع الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تدخلها عن طريق الوسائل المتاحة لديه، و ترجع أهمية النفقات الامة في كونها أداة التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها المرجوة منها أي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الإستغلال الفعال للنفقات العامة .

مع تطور الفكر الاقتصادي و خاصة المدرسة الكينزية، تغيرت النظرة للنفقات العمة فأصبح الاهتمام بدراسة و تحليل طبيعتها و محتوياتها من إستثمار و عمالة و زيادة الدخل الوطني و إستقرار الاقتصادي و الحد من الأزمات الاقتصادية .... الخ، و بذالك أصبح الفكر الاقتصادي الحديث ينظر إلى النفقات العمة نظرة مختلفة تماما، فهي نفقة تهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية و سياسية و ذالك حسب طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي للدولة .

لذالك وضع النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف المرجوة جراء تطبيق هذه السياسات الاقتصادية، حيث ينتظر من عملية النمو الاقتصادي أن تسبب و تحقق الرخاء و الإزدهار و الرفاهية و عيش الرغد للأفراد، و أيضا للدور الذي يمكن للنمو الاقتصادي أن يلعبه في تنمية القدرات الإنتاجية و زيادة فرص العمالة و الخفض من البطالة، وزيادة الناتج الإجمالي و منه زيادة نصيب الفرد من هذا الدخل، و أيضا يمكن لوجود الإختلاف في الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية بين الدول أن يحدد الإختلاف في التقدم الاقتصادي و التباين في المستوى المعيشي بينها و من أجل الإلمام و تحديد و تفسير و تعريف كل من النفقات العام و النمو الاقتصادي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي :

المبحث الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي .

المبحث الثاني : النمو الإقتصادي.

المبحث الثالث : آثار النفقات العامة .

- المبحث الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي

تعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة في تحقيق دورها في شتى المجالات فهي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية التي تعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي، تجنب الأزمات، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

- المطلب الأول : ماهية النفقات العامة

يمثل الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية التي يتم إستخدامها في إطار السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها و خاصة زيادة معدّل النمو الاقتصادي، و ذالك حسب طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و درجة تطور الاقتصاد و ظروفه و موارده و إحتياجاته، و سيتم في هذا المطلب تناول أهم الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي .

- الفرع الأول : مفهوم النفقات العامة :

من بين التعاريف المقدمة للنفقات العامة نذكر :

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذّمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجته عامة. [1]
- كماعرفت بأنها مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة .[2]
- و تعرف كذلك النفقات العامة بأنها مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص العام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. [3]
- وتُعرف أيضا كذلك بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة .[4]

---

[1] حسين مصطفى حسين ، " **المالية العامة** " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 2001 ، ص11.

[2] صبرينة كردودي، " **تمويل الموازنة العامة للدول في الاقتصاد الإسلامي** "، طبعة الأولى، دار الحلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007 ، ص 83.

[3] علي خليل سليمان أحمد اللوزي ، " **المالية العامة** " ، دار وهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 89 .

[4] محمد عباس محرزيس ، "**إقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة –الميزانية العامة للدولة –**" ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2010 ، ص 65 .

- وتعّرف كذلك كونها ما يُعبّر عن حجم الدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الولايات .[1]
- و تعتبر مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بقصد إثبات حاجة عامة. [2]

من خلال هذه التعاريف تعرف النفقة العامة بأنها : النفقة العامة هي مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا للقانون والحدود التي يضعها. وهي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام .

- **الفرع الثاني : مراحل النفقات العامة :**

تمر النفقات عند تنفيذها بأربعة إجراءات : الإلتزام، التصفية، الأمر بالصرف، الدفع، و في مايلي شرح لهذه الإجراءات :

I. الإلتـــــــــــزام :

يعرف الإلتزام بالنفقة ؛ عادة بأنه التصرف الذي بمقتضاه تنشأ هيئة عمومية ما أو تثبت عليها إلتزاما ينتج عنه عبء أي هو " الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين" . [3]

بناء على ذلك يمكن القول أن الإلتزام (كتصرف قانوني أو فعل مادي)، هو مصدر النفقات، قبل أن يكون إجراء لتنفيذها، و هو ما يؤدي إلى التمييز بين الإلتزام القانوني بهذا المعنى و الإلتزام المحاسبي الذي يعني تخصيص إعتماد من الميزانية لتنفيذ نفقة ،و الإلتزام يكون غالبا بمبادرة من مسؤول المصلحة الإدارية الذي تنسب إليه صفة الآمر بالصرف .

1) **معنى الإلتزام** : له ثلاث معاني :

- هو نتيجة قرار تتخذه السلطة الإدارية المعنية شريطة أن تنتج عليه نفقة عمومية، و في المجال المحاسبي عملية الإلتزام تؤدي إلى تحصيص الأموال بحسب المبلغ الذي يغطي الإلتزام و هي تتم من طرف الأمر بالصرف
- الإلتزام غالبا ما يتسبب إما بتطبيق نظام قانوني مطبق مسبقا أو إنشاء التزام تعاقدي .

---

[1] عبد المجيد قدي ، " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية :آدراسة تحليلية و تقييمية** " ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 179 .

[2] محمد طاقة ، و آخرون ، " **إقتصاديات المالية العامة** " ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة ، عمان ، 2007، ص 33

[3] المادة 13 من القانون رقم 90 –21 المؤرخ في 15 غشت 1990، و المتعلق بالمحاسبة العمومية .

- وجوب وجود قرار إداري صريح من طرف الآمر بالصرف المعني بالإلتزام .

2) إجراءات الإلتزام :

2-1 **نشأة الإلتزام** : ينشأ بقرار فعلي للأمر بالصرف على وثيقة مكتوبة تثبت و تمثل تعهدا من الآمر مثل تخرير صفقة عمومية أو سند طلب أو مقرر تسمية موظف .

2-2 **الملف الخاص بالإلتزام** : هو الوثيقة المعلنة أو المثبتة على سبيل المشوع أي بصفة ممضية من طرف الإدارة (الآمر بالصرف) .

2-3 **وثيقة الإلتزام** : تحدد البند الخاص بالإلتزام في الميزانية، كما يعلن على الرصيد السابق و الرصيد الموالي مهمة في الإلتزام .

II. التصفية :

لا تصبح النفقة الملتزم بها فعليا إلا بعد تنفيذ الإلتزام المرتبط بها و الذي يترتب عنه دين في ذمة الهيئة العمومية، و عليه فإن موضوع التصفية هو التحقق من وجود الدين و ضبط مبلغ النفقة، فالتصفية كمرحلة مستقلة عن الإلتزام تعتبر تطبيقا لقاعدة هامة في نظام المحاسبة العمومية، و هي قاعدة أداء الخدمة أو قاعدة الحق المكتسب أي أنه لا يمكن صرف النفقات العمومية إلا بعد تنفيذ موضوعها، بإستثناء حالات قليلة جدا و مقررة قانونا مثل التسبيقات على الصفقات العمومية .

هكذا فإن التحقق من وجود الدين هو إثبات أداء الحدمة من طرف الدائن، و مطابقة هذا الأداء لشروط الإلتزام بالنفقة، ففي حالة صفقة أشغال مثلا، يتم التأكد من إنجاز الأشغال و مطابقتها لبنود الصفقة .

بما أن مبلغ النفقة القابل للدفع لا يمكن في كثير من الحالات تحديده بدقة أثناء الإلتزام فإن التصفية تسمح بضبطه على أساس الإثباتات التي تمت أثناء التحقيق في أداء الخدمة .

عمليا تتمثل التصفية في الإقرار الخطي الذي يضعه الآمر بالصرف على السند إثبات النفقة وهو بصدد الأمر بدفعها، شاهدا بذالك على تمام أداء الخدمة موضوع النفقة و صحة مبلغ هذه الأخيرة نو هذا الإقرار هو الذي يعتد به قانونا، أي يمكن الإحتجاج به ضد الهيئة العمومية فيما يخص إثبات وجود الدين و المطالبة بتسديده، و من هنا أساس المسؤولية العامة للآمرين بالصرف على تنفيذ النفقات، حيث أنهم " مسؤولون عن على الإثباتات الكتابية التي يسلمونها " . [1]

[1] المادة 31 من القانون رقم 90 – 21 المؤرخ في 15 غشت 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية .

ومما سبق، لا يعني أنه يجب على الآمرين بالصرف التأكد بأنفسهم من واقعية أداء الخدمة و صحة حساب مبلغ النفقة، فقبل أن تقدم سندات الإثبات للآمر بالصرف للمصادقة عليها، تكون قد مرت على المصلحة، المختصة حيث يتم القيام بمختلف العمليات المادية لإثبات أداء الخدمة .

حساب مبلغ النفقة القابل للتسديد، و التصديق على ذالك كتابيا من طرف المسؤول أو العون المعني، مثلا في عملية شراء لوازم مكتبية، تتم مراجعة فاتورة المورد من طرف أمين المخزن ليشهد بمطابقة اللوازم المستلمة لتلك المبينة على الفاتورة، على مستوى مصلحة المحاسبة للتحقق من صحة العمليات الحسابية المؤدية إلى مبلغ المطالب بتسديده، و هكذا فلا يبقى للآمر بالصرف سوى التأكد من إحترام الإجراءات المقررة لتنفيذ العملية قبل المصادقة على تصفية النفقة المتعلقة بها .

1) أهداف التصفية :

- ✓ التصفية تثبت بصفة نهائية وجود دين عمومي .
- ✓ التأكد من نوعية و كمية السلع المشتراة من طرف الإدارة .
- ✓ مقارنة الأشياء الموجودة و محتوى الإلتزام .
- ✓ التأكد من صلاحية المشتريات قبل الدفع .
- ✓ شرعية الإنفاق و نزاهته .
- ✓ تحديد المبلغ النهائي الفعلي .
- ✓ التأكد من وجود إعتمادات كافية لصرف النفقة .
- ✓ تحديد صفة الدائن الفعلي .
- ✓ تسجيل المشتريات على دفتر الدفع .
- ✓ جمع الوثائق التي يجب أن تدفع مع الأمر بالدفع للمحاسب العمومي .
- ✓ شهادة أداء الخدمة و تنفيذ العمل.

III. الأمر بالصرف :

هو عبارة عن قرار إداري يُعطى بموجبه الأمر إلى المحاسب العمومي المخصص لدفع النفقة المصفّاة، فالتصفية وإن كانت تقرّ حق الدائن في إستيفاء دينه، إلا أنها تبقى بدون قوة تنفيذية قبل صدور الأمر بصرف النفقة، و هنا تتبدى السلطة التقديرية للآمر بالصرف بصفته مديرا أو مسيرا قبل كل شيء، حيث يستطيع أن يرفض أو يعلق الأمر بالدفع النفقة إذا قدر أن ذالك هو الأنسب.

الأمر بالصرف هو إختصاص مطلق للآمرين بالصرف، فلا يمكن مثلا للأعوان الذين هم تحت سلطتهم القيام به إلا عن طريق تفويض رسمي بالتوقيع و تحت مسؤوليتهم .

فيما يخص آجال قفل الأمر بالصرف فهي محددة بيوم 25 ديسمبر من السنة المعنية بالنسبة للدولة و المؤسسات العمومية ذات طابع الإداري .[1]

IV. الدفع :

هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء دين عمومي (المادة 22 من قانون المحاسبة العمومية), و هو المرحلة المحاسبية في تنفيذ النفقات العمومية، حيث أن الأوامر أو حوالات الدفع التي يصدرها الآمرون بالصرف ترسل إلى المحاسبين العموميين المختصين، أي المكلفين دون غيرهم بدفع مبالغها .

هذه المرحلة من إختصاص المحاسب العمومي، و هي خاصة بالخطوة الأخيرة في جانب تنفيذ النفقات العمومية، و المتمثلة في عملية الدفع و هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي[2]، فادور المحاسبين هنا لا يقتصر فقط على إنجاز العمليات المالية المتمثلة في إخراج النقود من الصندوق لتسديد النفقات المقبولة من طرفهم للدفع ،أي أنهم ليسوا مجرد أعوان الصندوق، بل دورهم أهم من ذالك بكثير ،إذ يتمتعون في هذا المجال بنوع من السّلطة الرقابية على العمليات الآمرين بالصرف، و التي تعتبر إحدى أهم نتائج تطبيق مبدأ الفصل بين الآمرين بالصرف و المحاسبين العموميين .

لكن المحاسبين لا يمارسون هذه الرقابة، التي تعدّ إلتزاما مفروضا عليهم، إلا في حدود صلاحيتهم، و طبقا للإجراءات المقررة قانونا، و تبعا لذالك فهم لا يملكون أي سلطة تقديرية أثناء القيام بها، فإذا تحققوا من شرعية النفقات المأمور صرفها وجب عليهم دفعها في الآجال المحددة وجب عليهم أيضا إشعار الآمرين بالصرف برفض الدفع المعلّل و في الآجال المحددة .

- المطلب الثاني : مفاهيم متعلقة بالنفقات العامة .

سنتطرق في هذا المطلب الى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة و أهم تقسيماتها و أسباب تزايدها

- الفرع الأول : أنواع النفقات العامة :

أدى تطور دور الدولة المعاصرة و تدخلها في مختلف الميادين إلى تعدد أوجه نشاطها و ما رافقه ذالك من إزدياد في حجم نفقاتها و تنوعها لذالك إستأثرت تقسيمات هذه النفقة و آثارها بالحيز الأكبر من إهتمامات المؤلفين الماليين الحديثين و من بين أهم تلك التقسيمات نذكر مايلي :

---

[1] المادة 28 من المرسوم من المرسوم التنفيذي 91 – 313 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991 ، و المتضمن إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمر بالصرف و المحاسبون العموميون .

[2] المادة 22 من القانون رقم 90 –21 المؤرخ في 15 غشت1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية .

1. التقسيم الإداري للنفقات :

يعتبر التقسيم الإداري للنفقات العامة من أقدم تقسيماتها ووفقا لهذا التقسيم يحدد لكل من أجهزة الدولة المختلفة جزء معين من الموارد العامة ليتسنى لها لاحقا رسم سياستها الإتفاقية مما يمنح للمطلع على الميزانية معرفة إتجاهات السياسية الحكومية عن طريق عن طريق دراسة حجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة .[1]

2. التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة :

أ) **النفقات الجارية :** و هي التي تتكرر بصفة دورية لتسيير المرافق العامة بإنتظام و تشمل بدورها العديدة من النفقات و التسديدات و الإعانات .

ب) **النفقات الرأسمالية :** و هي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية أو بمعنى آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية .[2]

3. تقسيمات النفقات حسب دوريتها و إنتظامها :

يظهر هذا التقسيم النفقات العامة موزعة بين تفقات عادية و غير عادية، و يراد بالنفقات العادية النفقات المنتظمة التي تتمتع بالدورية و الإنتظام كرواتب الموظفين، أجور العمال و نفقات الصيانة ..... إلخ ،أما النفقات العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية و إنما تحدث بصفة إستثنائية غير متوقعة إثر أزمة أو مشكلة إقتصادية أو كارثة .[3]

4. تقسيم النفقة من حيث مقابلها وآثارها :

يمكن تقسيم النفقات العامة من مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزء من الموارد المتاحة للإقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة و نفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من إتجاهها الأصلي بغرض تحقيق غرض محدد.

1- **النفقات الحقيقية :** تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو إستهلاكية، و مثال ذالك ما يصرف للعاملين في أجهزة الدولة من مرتبات و مكافآت مقابل الخدمات التي يقدمونها و كذا ما ينفق لشراء مختلف السلع التي تحتاجها الإدارات الحكومية لتسيير شؤونها و تنقسم بدورها إلى:

---

[1] فوزت فرحات ، **"المالية العامة "**، الاقتصاد المالي دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة 2010 ص 272

[2] مجدي محمد شهاب ، **"الاقتصاد المالي ،نظرية مالية الدولة "**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1999 ، ص 51 52

[3] عادل فليح العلي ، **"مالية الدولة "**، دار زهران للنشر و التوزيع –عمان – ط 2010 ، ص 119

1-1 **نفقات جارية** : فتشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة مثل الأجور و المكافآت، مستلزمات الإنتاج من موارد أولية ....الخ .

1-2 **نفقات الإستثمارية** : فتشمل كافة المصاروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي، و توسيع الطاقة الإنتاجية للدولة.

1-3 **النفقات التحويلية** : تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات، فهي تهدف بذالك إلى تحقيق هدف إقتصادي مثل النفقات الموجهة للمشروعات الاقتصادية أو الاجتماعية مثل منح إعانات المعاقين أو مالية مثل فوائد الدين العام و الأقساط الإستهلاكية .[1]

- **الفرع الثاني : أسباب زيادة النفقات العامة :**

الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها، فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية بمعنى زيادة في مقدار النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية في النفقات العامة فمعناها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة من هذه النفقات .

01. أسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :

1- إنخفاض قيمة النقود : يقصد بها إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع و الحدمات بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار. [2]

2- إختلاف طرق المحاسبة المالية : الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية إقتضتها التغير في طرق المحاسبة المالية في الميزانية الجديدة . [3]

3- التغيرات على مستوى السكان الدولة أو إقليمها : يترتب عن إزدياد و ارتفاع عدد السكان زيادة في النفقات العامة تبعا لذالك، وهو يمثل زيادة ظاهرية ما دامت هذه الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد و ليس لتحسين مستوى المعيشة، كما يؤدي إتساع إقليم الدولة إلى الزيادة الظاهرية في النفقات العامة للدولة الجديدة[4] .

02. **الأسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة** : يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المتأتية عن النفقات العامة بالإضافة إلى الزيادة في أعباء التكاليف العامة بنسبة ما، و ترجع الأسباب الحقيقية إلى عدة أمور هي:

---

[1] مجدي شهاب ،**"-أصول الاقتصاد العام -المالية العامة"** ، دار الجامعة الجديدة ، ط2004 ، ص: 213-214.

[2] محمد طاقة وآخرون، **"إقتصاديات المالية العامة"**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010، ص 43.

[3] سوزي عدلي ناشد ،**"المالية العامة"** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 20090،ص: 65.

[4] محمد الصغير البعلي و يسرى أبو العلاء ، **"المالية العامة "**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة ، الجزائر، 2003، ص46

1- الأسباب الاقتصادية :

- **الزيادة في الدخل الوطني :**

إن أي زيادة في الدخل الوطني تصاحبه زيادة في الضرائب المقتطعة و المحصلة من طرف الدولة . كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة، حيث تهدف الدولة من قيامها بهذه المشاريع إما الحصول على موارد لخزانة الدولة و إما التعجيل بالتنمية الاقتصادية و محاربة الإحتكار، و بصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب الإديولوجية السائدة في الدولة[1].

- **المنافسة الاقتصادية الدولية :**

إن المنافسة الاقتصادية الدولية تحتم على الدولة التدخل لحماية لإقتصادها بزيادة حجم النفقات العامة مثل تقديم إعانات إقتصادية للمشاريع الوطنية و ذالك من أجل تشجيع التصدير و منافسة المؤسسات الأجنبية في الأسواق العالمية، أو في شكل إعانات للإنتاج الوطني لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية .

2- الأسباب الاجتماعية :

زيادة نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لإنتشار التعليم و من ثم إزدياد وعي الأغراد بحقوقهم، أدى بالدولة إلى القيام بوظائف جديدة لم تكن تعرفها من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر و المرض و العجز و الشيخوخة و غيرها، و قد ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة [2].

3- الأسباب الإدارية :

من العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري و إزديادى عدد الموظفين و هي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية، و مما يزيد الأمر سوءا إنخفاض إنتاجية العمل و كفائة الموظفين في الأجهزة الدولة، و خاصة أن خدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة العنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين و زيادة حجم الأجور و المرتبات المدفوعة، و بالتالي زيادة النفقات العامة للدولة [3].

4- الأسباب المالية :

---

[1] زينب حسين عوض الله ،**"أساسيات المالية العامة "**، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر، 2006 ، ص59 .

[2] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

[3] محرزي محمد عباس ، **"إقتصاديات المالية العامة"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 110 .

أدى تطور الفكر المالي الحديث في نظرته لمفهوم القرض العام، إلى إعتباره مصدرا غير مرغوب فيه، ومن المصادر الإستثنائية لإيرادات الدولة، إلا أن لجوء غالبية الدول إلى إقتراض و زيادة الدين العام و أعبائه، أدى إلى زيادة النفقات العامة . [1]

5- الأسباب السياسية :

لقد تضمنت الأسباب السياسية تنامي درجات الوعي السياسي و ما رافقه من مبادئ و أفكار سياسية، خصوصا ما يتصل منها بالأفكار الإشتراكية و الديموقراطية، و التي تنص على ضرورة خدمة السلطة السياسية التي تمثلها الدولة للمجتمع بكافة فئاته، و ما يقتضيه هذا من ضرورة المشاركة السياسية من قبل الجميع، و هو الأمر الذي فرض على الدولة زيادة نفقاتها العامة تماشيا مع التوجهات السياسية[2] ، كما أن النفقات العسكرية تحتل جزء مهم في التزايد المطرد للنفقات العامة، و يرجٰ ذالك إلى التقدم التكنلوجي السريع في هذا الميدان مما يؤدي بالدولة إلى إنفاق مبالغ طائلة لتزويدها بأحدث الأساليب و المخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها و أراضيها من حطر الغزو الخارجي . [3]

[1] خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير الشامية ، **"أسس المالية العامة "**، داار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان – الأردن ، 2002 ، ص 82 .

[2] فليح حسن خلف **،" المالية العامة"** ، جدار للكتاب العالمي ، عمان – الأردن ، عالم الكتب الحديث ، أربد – الأردن ، 2008 ، ص101 .

[3] محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ، ص113

المبحث الثاني : النموّ الإقتصادي

لقد تطرّق الكتاب والإقتصاديون إلى النموّ الإقتصادي منذ القدم وهذا من خلال القرنين الثامن عشر (18) والتاسع عشر (19) حيث كان الإقتصاديون التقليديون يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للبلدانوذلك تماشيا مع بداية عملية التصنيع في أوربا.

المطلب الأول : ماهية لنمو الاقتصادي

تعددت التعاريف المتعلقة بالنمو الاقتصادي و ذلك حسب وجهة نظر كل اقتصادي و المدرسة التي ينتمي اليها و من هنا يمكننا تعريف النمو الاقتصادي كما يلي :

- **الفرع الأول : تعريف النمو الإقتصادي .**

يوجد عدة تعاريف للنمو الإقتصادي ويمكن تعريفه عموما بالزيادة المستمرّة في كمّية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1].

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،وبالتعمق في هذا المفهوم فإنّه يتعيّن التأكيد على:

1) أنّ النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتّب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أنّ معدّل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد اجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى من المحلي يحول دون متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنّه لم يحقّق نموا اقتصاديا.وعلى ذلك فإنّ:

معدل النمو الإقتصادي= معدل نمو الدخل القومي – معدل النموّ السكاني.

لذلك تعاني الدول التي تزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة، ومعظمها من الدول النامية وعلى الأخصّ الشديدة الفقر، وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدّمة، ولذلك يتعيّن على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها، الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلاّ فمجهوداتها لن تفر عن تقدّم يذكر[2].

---

[1]_ أشوق بن قدور، " **تطوّر النظام المالي والنظام الإقتصادي، دراسةقياسية لعيّنة من الدول خلال فترة (1965-2005)** "، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، ص:63.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الإقتصادية، دراسات تطبيقية ونظرية** ، قسم الأقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000،ص:51.

2) أنّ الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعيّن أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من100 مثلا في سنة ما إلى 120 في العام التالي اي بمعدّل 20% فهل هذا يعني أن دخل الفرد قد زاد بمقدار 20%...؟

يتعيّن الإجابة على السؤال التعرّف على اتجاه متوسّطات الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة)، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات (زيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسّط نصيب الفرد من الدخل النقدي وإن كان قد حقّق زيادة بمعدل 20%، إلا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد، وربما انخفض، وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغيّر في قيمة النقود، أي لا بد من استبعاد معدل التضخّم[1]، وعلى ذلك فإنّ:

معدّل النمو الإقتصادي الحقيقي= معدّل الزيادة في دخل الفرد النقدي– معدّل التضخّم.

3) أن الزيادة التي تحقّق في الدخل لابد وأن تكون على المدى الطويل وليستى زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فأذا تتّبعنا متوسّط نصيب الفرد من الدّخل في دولة مثل الولايات المتحدوة الأمريكية نجد اتجتهه المستمرّ نحو الزيادة حتى بعد استبعاد أثر التضخّم، وعلى ذلك فإنّنا لابدّ أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية،فالحروب والتقلّبات الطبيعية لها أثر كبير على معدّلات النّمو، وعلى سبيل المثال الآثار التي تولّدت عن الحرب الكورية (1950 – 1952) خلال تلك الفترة ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية والمعدنية نتيجة تهافت الدول على شراء هذه المنتجات وتخزينها خوفا من تحوّل الحرب الكورية إلى حرب عالمية ثالثة.[2]

مما يذكر أيضا ارتفاع أسعار القطن المصري مما أدى إلى زيادة حصيلة الصادرات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات المصري، وهذا الأخير ترتّب عليه ارتفاع رصيد الحكومة المصرية من الذهب ممّا أدى إلى زيادة ملموسة في معدّلات النمو الإقتصادي.

كذلك خلال السبعينات وأواخر ثمانينات القرن الماضي، شهدت أثمان النفط إرتفاعا كبيرا أحدث ارتفاعًا كبيرا أحدث زيادة كبيرة في اجمالي الناتج القومي لدّول أعضاء منظمة الأوبك، فزادت متوسطات الدخل فيها زيادة كبيرة، إا هذه الأوضاع سرعان ماتغيّرت، لما انتهت الحرب الكورية حيث تراجعت أسعار المنتجات الزرعية والمعدنية، بما فيها القطن، إلى ما كانت عليه قبل الحرب، كذلك أسعار البترول التي بلغت أسعارا خيالية (**حوالي 42 دولار للبرميل)** عادت وانخفت إلى مستويات شديدة الإنخفاض(**حوالي 10 دولار للبرميل)**، وهذا الذي يسمى بالنّمو العابر ولا ينطبق عليه مفهوم النمو الإقتصادي بمعناه الإقتصادي، وعلى ذلك فإن النمو الإقتصادي يعني:

- زيادة متوسط دخل الفرد بالنسبة إلى الدخل الإجمالي.

---

[1] المرجع نفسه،ص:51.

[2] المرجع السابق ،ص:51.

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد، وليست نسبية (فترة محدّدة).

من خلال كل ما ذُكر سابقا في (أ)، (ب)،(ج)، نخلص إلى أن النمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في الدخل الفردي المتوسط، أي على الكم لا على النّوعية المحصّل عليها من السلع والخدمات أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الإقتصادي يتحقّق دون تدخل أو دعم من قبل الحكومات .

- الفرع الثاني :أنواع النمو.

يمكن تصنيف أنواع النمو كما يلي[1]:

1. النمو الاقتصادي الموسع: LA CROISSANCE ESCTENSIVE

يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن الدخل الفردي ساكن[2]، ويركز النمو الاقصادي الواسع عل زيادة الناتج الاجتماعي بسبب النمو العددي لعوامل الإنتاج المرتبطة بمشاركة رأس المال الإضافي والموارد البشرية وقطع الأراضي في عمليات الإنتاج في الوقت نفسه.

2. النمو الاقتصادي المكثف (LA CROISSANCE ENTENSIVE

هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد، عند التحول من النمو الموسع إل المكثف نبلغ نقطة الإنقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.

3. **النمو الطبيعي:**

يقصد به ذلك النمو الذي يتمّ بشكل تلقائي من القومي ولا يستخدم أسلو التخطيط العلمي الشامل، ويتم هذا النوع من أنواع النمو بصورة تدريجية و هو ما حدث في أوربا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية، كما يتطلّب درجة عالية من المرونة في الاطار الاجتماعي الذي يحدث فيه بحيث يمكن له ينتقل من قطاع إلى آخر.

4. النمو العـــــــابر:

يقصد به ذلك النمو الذي يحدث نتيجة العوامل الخارجية خلال فترة زمنية، وتكون هذه الأخيرة غير متوقعة كأزمة كورونا والزلازل والحروب أو ماشابه، وهذا النموّ ينشأ عادة في الدول النامية كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها سرعان ما تتلاشى نفس سرعة حدوثها.

5. النمو المخطّط:

ينتج النمو المخطط نتيجة عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي ويكون اطار هذا النموّ هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية التخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد الوطني بناءا

[1] _ المرجع نفسه،ص:64.

[2] _أشوق بن قدور، **تطوّر النظام المالي والنظام الإقتصادي** ،دار الراية للنشر، ط1،(2013)، ص:65.

على خطة شاملة، ويتصّف الاستمرارية كما يرتط هذا النمو ارتاطا وثيقا قدرات المخطّطين واقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة، في الأخير يمكن اعتبار هذا النمو بمثابة نمو ذاتي الحركة[1].

– **الفرع الثالث :مقاييس النمو الاقتصادي .**

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، و بالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج و الدخل الفردي.

❖ **أوّلا : الناتج الوطني:**

إنّ الناتج الوطني يعّبر عن قيمة السلع و الخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة، فإنه يمكن اعماده كمقياس لمستوى التطور الملموس في الوحدات الاقتصادية داخل كل بلد، فقياسه كل سنة يمكّن من التعرّف على تغيرات مستوى الإنتاج، وفي هذا الصّدد يمكن تعريف ثلاث معدّلات للنموّ سمح قياس تلك التذبذبات.[2]

1) معدّل النّمو السنوي:

يمثّل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى، يستخدم هذا المعدّل في الفترات القصيرة وعّبر سنجرعن معادلة النمو بالدالة ذات الثلاث عوامل:**D= SP – R**، معدّل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة – معدّل نموّ السكان[3].

2) **معدّل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلّي للدخل الوطني خلال فترة معيّنة حيث يمنك أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغيّر الفعلي للدخل الوطني.

3) **معدّل النّموالسّنوي المتوسط:** ويعنى بدراسة تغيّر مستوى الدخل خلال فترة معيّنة، أخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتمّ حسابه كالتالّي:

$$\alpha=\left(\frac{X}{t/X^{\circ}}\right)^{-(t)}$$

حيث :

X_0= كمية سنة الأساس.

T= طول الفترة.

α= معدّل النموّ السنوي المتوسط.

---

[1] _ محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الإقتصادية**، دراسات تطبيقية ونظرية،ص:68.

[2] _ رقيق فاطمة، **أثر تغيّر أسعار النفط على النمو الإقتصادي**، (رسالة ماستر) جامعة ابن خلدون،تيارت،2015،ص:09.

[3] _ مامصي أسماء، **أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي(دراسة قياسية لحالة الجزائر 1971،2011)**،ماجستير،جامعة أبي بكر بقايد، تلمسان، 2014،ص:86_87.

ومايعاب على هذه المعادلة أنّها لا تأخذ أثر التضخّم عين الاعتبار، زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان ممّا لا يمكن من مقارنة المعدلات النموّ بها، لذا عادة ما تستخدم عُملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

❖ **ثانيا الدخل الفردي:**

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنموّ،أي يقيس النمو المحقّق على كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.
كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد ببقيّة الدّول ومن ثمّ ترتيب الدّول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية[1].

الفرع الرابع: عناصر النمو الاقصادي.

من خلال ما ذكرنا سابقا في تعاريف النمو الاقتصادي نخلُصُ إلى أن النّمولا يحقّق إلا بتوفّرالمكونات الأساسية له، و من العوامل التي تعمل على إحداث النمو نذكر مايلي:

❖ **أولا رأس المال المادي :**

ينطوي رأس المال المادي على رأس كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالالات والمعدّات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس،وعند إعطاء قيمة يتحول إلى شكل نقدي، ورأس المال لأن دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة، أو يعبّر عما تملكه تلك الدول من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، و هذا موجود في رأس المال يشار إليه بعبارة، " التكوين الرأسمالي" وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي هي عملية تراكمية، تضاف من سنة إلى أخرى وهي تكشف عن معنى الإستثمار، فالإستثمار في النهاية لا يعدّ، وعن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمّت، وبالتالي فإنّ الاستثمار هو الرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبّر عن الزيادة في رأس مال المجتمع، ويتمثّل في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عمّا كانت عليه في بداية العام، أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأس مال المجتمع.

وفي كل الأحوال فالتكوين الرأسمالي أو الاستثمار، هو أحد العوامل الرئيسة المحدّدة للنمو الإقتصادي والعكس صحيح، ويتخذ التكوين الرأسمالي معيارا للتفرقة بين الدول المتقدّمة والدول النامية والدول الغنية والدول

[1] _ عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الإقتصادي**، ماجستير،كلية العلوم الإقتصاديو وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016،ص:28.

الفقيرة، ومن ناحية أخرى فإن التأثير الإيجبي للتكوين الرأسمالي أو الإستثمار،أي زيادة معدّل النمو الإقتصادي تأتي من منطلق أنّه كلّما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية[1].

❖ **ثانيا : الرأس المال البشري :**

يعتبر رأس المال البشري من أهمّ العوامل التي تأثّر على النمو الإقتصادي في الإقتصاد القومي او المجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية والإجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري، ومن ناحية أخرى فإنّ اهم عنصر في تكوين رأس المال البشري، هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عروض العمل، مع أخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكّل ذلك مصدرًا رئيسا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الإقتصادي، وزيادة النشاط الإقتصادي أو النمو الإقتصادي .

يمكن القول أن زيادة الإستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال، حيث يمكن زيادة انتاجية العمل وبالتالي زيادة معدّل النمو الإقتصادي ومن ثمّ الإسراع بعمليّة التنمية الإقتصادية.

وجب الإهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية الموارد البشرية، لأنها هي التي تميّز الدول المتقدّمة عن الدّول النامية، والتدريب الفني الإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتنمية المهارات المتوسطة، وتوفير المهارات المرتفعة، ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الإقتصادي[2].

❖ **ثالثا التقدّم التكنولوجي:**

إن البحث عن أسباب النمو تعود إلى التقدّم التقني المرتبط بالتكنولوجيا فهو انتج مجمعة من المتغيّرات الإبداعية والغختراعات التي تحسّن الظروف الإقتصادية بشكل عام، ويتمثذل التقدّم التقني في التغيّرات ذات الطابع التكنولوجي طرق الإنتاج وطبيع السلع المنجزة التي تسمح إما بإنتاج كثر من نفس كمية المدخلات، وإما حل مشاكل الاختراقات والصعوبات التي تحدّ من الإنتاج ،كما أنّ التقدّم التكنولوجي أثر بوجه ما على الحكومة، ففي بعض الصناعات أدّت الإختراعات إلى تشجيع قيام شركات المساهمة الاحتكارية، لذلك إضطرّت الحكومات على وضع النظم المقيّدة واللوائح المحدّدة لهذه الإحتكارات كما هو الحال في المرافق العامة[3].

---

[1] _ عبد الرحمن بري، **مقدمة في الإقتصاد**، الدار الإبراهيمية ،الاسكندرية،، مصر ،2007، ص:283.

[2] عبد المطّلب عبد الحميد، **النظرية الأقتصادية تحليل كلي وجزئي**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الأسكندرية، مصر، 2007،ص . ص : 469،470.

[3] صالح الشنواني، **إدارة الإنتاج والتطوّر التكنولوجي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الأسكندرية، مصر ،1996،ص:19.

– المطلب الثاني :النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي .

تعدّدت النظريات المفسّرة للنمو الإقتصادي وهذا تبعا للإختلاف الفكري و الإجتماعي، والخلفيات السياسية للكتاب والإقتصاديين، كلّ على حسب المدرسة التي ينتمي إليها، وقد ظهرت العديد من النظريات في مجال النمو الإقتصادي، وسوف نتطرّق في هذا المطلب إلى النظريات النمو الإقتصادي باختلاف المدارس التي تنتمي إليها، وقد قسمت هذه الأخيرة إلى نظريات:

- نظرية النمو الكلاسيكية.
- نظرية النموالنيوكلاسيكية.
- نظرية النمو الكينزية.
- نظرية النمو الجديدة للنمو الإقتصادي.

– الفرع الأوّل :نظرية النمو الكلاسيكية:

اختلف روّاد هذه النظرية (آدمسميث)(روبرت)،(مالتوس)،(ديكاردو)،كارل ماركس) في آرائهم ومفاهيمهم إلاّ أنّهم اتّفقوا في بعض الآراء فيما بينهم نلخصها في هذه النقاط[1]:

01. أجمع الكلاسيكيون أن الإنتاج هو دالة للعوامل التلية: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، وأنّ التغيّر في إحدى العوامل يؤدي إلى تغيّر الإنتاجوبالتالي معدّل النموّ، واعتبر أنّ الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيّرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لتناقص الغلّة، ويتحقّق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم.

02. كما تفق روّادها على أنّ القوى الدّافعة للنمو الإقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) واذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الارباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

03. اتّقف رواد هذ النظرية على تواجد علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكّدوا أن تزايد تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي)و في نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين عدد السكان وتكوين رأس المال، إلى أن النمو السكاني يؤدي إلى ظاهرة تناقص الغلّة، في الزراعة مع ثبات العامل التكنولوجيوكذا الأرض، وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن ثمّ الأجور وانخفاض الأرباح والإدخار، و في الأخير تكوين رأس مال[2].

---

[1] _ مدحت قريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر،عمان الأردن، ط1، سنة2007،ص:62.

[2] _ Edwerdschaper ; maci

04. وقد ركّز الرواد على أن النموالإقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا بوجود توازن وتكامل بين عوامل النمو الإقتصادي سواء كانت اقتصادية او ظروف اجتماعية أو سياسية.

05. جاءت النظرية الكلاسيكية على أساس فرضيات من قبل روادها وكانت في الأصل غير واقعية، كإفتراض وجود المنافسة التامة والإستخدام الكامل، و كذا ثبات بعض عوامل الإنتاج.

– **الفرع الثاني :النظرية الكلاسيكية المحدثة (نيوكلاسيكية) (neoclasicaltheore) :**

برزت هذه النظرية في أواخر القرن التسع عشر (19م) سنة (1870) حيث كان أبرز روادها، آلفريد مارشال(alfredmarchall) فيسكل وكلارك، متّفقون على استمرارية النموّ الإقتصادي دون حدوث أي ركود كما هو معمول به في النظرية الكلاسيكية، أما النظرية النيوكلاسيكية، كانت أفكارها ترتكز على أن الإرتباط بين توزيع الدخل وحجم الإدخار في الإقتصاد بدأ في التّلاشي، وأن الكثافة السكانية لاتتغيّر مع تغيّر الدخل الفردي، وعلى ضرورة التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على المد الطويل.

أضاف النيوكلاسيكيون أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الإنتاج الذي يؤثر في معدل النمو الإقتصادي يُنظر له على أنه خارج مجال علم الإقتصاد، وكذا التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال، كما بحثت النظرية النيوكلا سيكية عن تفسير النمو الإقتصادي عن طريق التراكم دون النظر للعوامل الخارجية، وهذا تزامنا مع النمو المستمرّ الذي شهدته معظم الدول آنذاك التي كانت ذات عدد سكان ثابتا تقريبا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدّلات النمو ما بين البلدان، وبخصوص النمو الإقتصادي فإن النظرية تتضمن أفكار رئيسةنذكر منها:

– في المدى الطويل يتحدّد معدّل نمو الإنتاج بمعدّل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة، أي:

معدل نمو قوة العمل + معدل نمو انتاجية العمل.

– معدّل النمو مستقل عن معدّل الإدّخار ومعدّل الإستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدّل الأعلى للإدّخار أو الإستثمار يتمّ تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج **(k/y)** أو معدل أوطأ لانتاجية رأس المال، حيث أن:

kتمثل رأس المال/ y تمثل الإنتاج .

– مستوى الدخل الفردي يعتمد على معدل الإدّخار والإستثمار، ذلك لأن معدّل دخل الفرد يتغيّر ايجابيا مع معدل الإدّخار والاستثمار، وسلبا مع معدل نمو السكان[1].

[1] _ مدحت قريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ص:68.

- **نظرية شومبيتر/joseph schimpeter:**

يعتبر شامبيتر من أكبر الكتاب في النظريات النمو الإقتصادي، حيث لخصت نظريته في كتابه (نظرية في التنمية الإقتصادية في ألمانيا عام 1911) حيث مُثل نموذج شومبتر للنمو من خلال العلاقات الجبرية التالية [1]:

دلالة الإنتاج: حسب شومبيتر يتحدّد الأنتاج (o)، بواسطة حجم قوة العمل(L) ووفرة الموارد (k)، و حجم رأس المال (Q)،ومستوى التكنولوجيا(T)، أي:(Q. K . L)=F Q

- يعتمد الإدّخار(S) على معدّل الأجور(W) ومعدل الربح (R)وسعر الفائدة:

S= S (W. R . r)

- يمكن تقييم الاستثمار الإجمالي (I) إلى الاستثمار المحفّز أو التابع (Ii) و الاستثمار المستقلّ أو التلقائي (IA)أي:

(I)= (Ii) +(IA)

- يعتمد التقدّم التقني (T) ومعدّل الاكتشاف(k) على عرض المنظمين (E)أي:

K= K(E) . T= T (E)

- يعتمد عرض المنظّمين (E) على معدل الربح(R)، والمناخ الإجتماعي(X) أي :

E= E (R .X)

- يعتمد الناتج الوطني الإجمالي (GNP)على العلاقة بين الإدخار (S) والاستثمار (I) وعلى المضاعف (X) الخاص بهما، أي: (S −1)X =D

- يعكس المناخ الإجتماعي من خلال توزيع الدخل: (W) (R)X =Xالناتج الوطني الإجمالي الذي هو عبارة عن مجموع الأرباح (R) بالاضافة إلى الأجور (W) .أي: W+R =O.

يعطي شومبيتر أهمية كبيرة لدور المبتكرين والمنظّرين في عملية النمو الإقتصادي، ويمثّل التنظيم مركز الصدارة في النمو حيث ان المنظم هو المبتكر والمجدّد(Jmmovatur)، كما يولي اهتماما كبيرا للإئتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل، وعند الحاجة لرأس مال أكبر يلتزم الحصول عليه من مصادر أخرى كإصدار الأسهم والقروض من اسواق رأس المال، وقد أكّد شومبيتر على أن الرأسمالية تحافظ على استمراريتها طالما منظّموها يتّمون بالريادة والمثالية وهذا التصوّر خاطئ لا يعكس الواقع، حيث أن الأسباب التي وضعها لإنهيار الرأسمالية لم نجد موافقته في الوقت الحالي.

[1] _ معطى الله أمال، **الآثار السياسية المالية على النمو الإقتصادي،دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970،2012)**، ماجستير علوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2014، ص:114.

- **الفرع الثالث النظرية الكينزية :**

اهتمّ الكثير بالإقتصاد الكلي على عكس المفكّريين الكلاسيكيين الذي ركز دراستهم على كيفية تراكم رأس المال، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسات معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم الرأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيس للنمو[1].

اعتبر كينز أن ازمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في الإنتاج والعرض، وليتجاوزها يرى كينزضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمدا مبدأ الطلب بغلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محدّدات الطلب الكلّي، والذي يعرّفه كينز:" على أنّه جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك"، وأكّد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الأستخدام الكامل، و قد اعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار هو دالة للدخل، وأكد أيضا أن دالة الإنتاج يعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات انتاجية غير مستقلّة، وقد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل والانتاج في الإقتصاد المنغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط[2].

1. نموذج هارود دومار(Harrod – Domar) نموذج ما بعد كينز:

أدّى التّطور المستمر للدول المتقدمة والتجارب المختلفة للمدارس الحديثة لنظرية النمو إلى ظهور نموذج هارود دومار الذي أقرّ بالدور الرئيس للاستثمار في عملية النمو، وقد طرح (Harrod)السؤال التالي إذا كان التغيّر في الدخل يحفّز الاستثمار (المعجّل)؛ فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الإدخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن ؟، ومن جهة أخرى فقد اعتمد نموذج (Harrod – Domar) على الافتراضات التالية:

- عدم تدخل الدولة في الاقتصاد كونه اقتصاد.
- وجود توازن الاستخدام الكامل الذي قد تم تحقيقه بالفعل إلى حّد ما.
- أن الميل الحدّي للادّخار ومعدّل رأس المال الناتج (K / Y) يبقيان ثابتين .
- ثبات الأسعار وكذا سعر الفائدة.
- عدم الانفتاح الخارجي في التجارة و الاكتفاء بالنظام الإقتصادي المخلّق.

---

[1] _ مدحت قريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ص:73.

[2] _ عدّة أسماء ، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر**، ماجستير اقتصاد دولي، جامعة وهران،2015،ص:65.

2. نموذج : Ray HAREAD:

الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال على الميل الحدي للإدّخار(MargimalPropemsity to save MPS)، ورمزها $(\frac{\Delta S}{\Delta Y})$ ، وكذلك معامل رأس المال/ الناتج (capital outputratio) ورمزها (K/ Y) بافتراض تساوي الميل الحدّي للإدخار مع الميل المتوسط للأدخار، أي :s= $\frac{s}{y}$ = $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$

- حيث أن (S) هي معدّل الإدّخار وفي حالة التوازن فإنّالإدّخار يساوي الإستثمار أي:I=S وبذلك فإنّ: i= I/Y
- حيث (i) هي معدّل الإستثمار، وأن الإستثمار (I) هو التغيّر الذي يحصل في تخزين رأس المال أي أنّ : K= $\frac{I}{\Delta y}$ = $\frac{\Delta K}{\Delta Y}$ ومن المعادلة الأخيرة نحصل على $\Delta Y = \frac{I}{y}$ وبقسمة طرفي المعادلة على y نحصل على $\frac{\Delta y}{Y} = \frac{I/y}{k}$

- وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الإستثمار (أو معدل الإدّخار) مقسوما على المعامل الحدّي لرأس المال الناتج، ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:Y= $\frac{S}{K}$ حيث أن:

Y = معدّل نمو الناتج.

S = معدل الإدخار.

K = المعامل الحدّي لرأس المال الناتج[1].

- الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة:

ممّا سبق من نظريات كل من hawodalfredتم التعامل معها على أساس نماذج نمو اقتصادية أحادية القطاع one sector model والتي تعتمد أساسا على تراكم رأس المال وان الإقتصاد ينتج سلعة متجانسة واحدة الموجّهة واء للإستهلاك أو مراكمتها على شكل رأس مال، ونظرا للتطور الصناعي الحديث آنذاك في البلدان الصناعية المتقدّمة وتفاقم بؤرة التنموية بينهما وبين البلدان النامية، برز روّاد هذه النظرية نذكر منهم:

1- نموذج بول روميرو روبرت لوكاس 1986[2]:

التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدّم التقني.

2- نموذج ماتكوي، ديفيد رومر و ديفيد ويل 1992:

استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج لترابط مع السلاسل الزمنية واحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركّز على أهمية التقدم التقني في النمو الإقتصادي من خلالالإكتشافات والإقتراحات والإبتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية

[1] _ مدحت قريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ص:75،76.

[2] _ توفيق عباس، المسعودي، 2011ص:32.

الإنتاجية، مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوٍ للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنّها قسمت رأس المال إلى جزئين: هما رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم هذا مع مفهوم معدلات النّمو اللاّزمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقّق إلاّ من خلال تطوير المستويات التعليمية و الصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلّق بزيادة ماهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

إنّ أوّل اختيار للنظرية الجديدة هو التأكّد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنموا بمعدّلات أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو النتاج وبين المستوى الأولي لمعدّل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنّها تشكل تأييدا للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعكه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الانتاجية الحدّية لرأس المال لا تميل إلى الإنخفاض، وقد تمّ اختيار نموذج الإنحدار البسيط (semple reg ression model) لتقديم المعادلة التالية:gi= a+b1(PCY) حيث :

- gi= معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد(i) لعدد من السنوات.
- PCY: يمثل المستوى الأول من معدل دخل الفرد.

فإذا وجد بأن المعامل (b1) معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على الإلتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث، أي أن البلدان الفقيرة تنمو بوتيرةأسرع من البلدان الغنية، إلاّأن الدراسات لم تثبت وجود الإلتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنويا وموجبا، ممّا يشير لى حالة عدم الإلتقاء والتباعد، أي أن البلدان الغنية تستمرّ بالنمو، بمعدّلات أسرع من معدّلات نمو البلدان الفقيرة.

يتعزّز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بان التعليم وكذالك البحث والتطوير (R§Δ) يمنعان إنتاجية رأس المال الحدّية من الأنخفاض ممّا يتيح عنه افتراق حقيقي فيما بين داء أقتصاديات البلدان المختلفة،فلا يمكن قبول نظرية النمو الجديدة إلا في حالة التقاء مشروط بضرورة ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدّل دخل الفرد بما فيها نمو السكان(P) ومعدل الإستثمار: (I/Y)، ومتغيّرات تؤثر في انتاجية العمل مثل التعليم(ED)والبحوث و التطوير (R§Δ) والتجارة (T)وكذلك متغير غير اقتصادي مثل الاستقرار السياسي (PS)، وإذا وجدنا من تقدير المعادلة المذكورة أعلاه (مضافا إليها المتغيرات الإضافية المذكورة)[1].

بمأن إشارة المعامل (b1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث، أي سوف يكون هناك إلتقاء لمعدّلات النمو في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وبعكسه لإذا كانت إشارة المعامل موجبة فسوف يكون هناك إختلاف في معدّلات النمو في البلدان المختلفة، سوف تتيّد نظرية النمو الجديدة، أي أن المتغيّرات العديدة المذكورة اعلاه تكون مؤثرة و أنّها هي التي تمنع الانتاجية الحدّية لرس المال من الإنخفاض، وقد واجهت هذه النظرية عدذة انتقادات أهمّها:

1- عدم ملائمة فرضياتها للدول النمية.

[1] _ مدحت قريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ص:80،81.

2- أن النمو الإقتصادي للدول النامية يعاق لعدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسّسية غير الكافية وأسوق رأس المال والسلع غير الكاملة(imperfect) .

وهذا ما أدّي إلى محدودية تطبيقها لدراسة التنمية الإقتصادية وخاصة لمقارنة بلد ببلد آخر، ورغم هذه الإنتقادات إلاّ أنّ هذه النظرية تساهم في توفير فهم أفضل لإختلافات النمو طويل الأمد قفي تجربة البلدان المتقدّم والنامية من خلال التركيز على مصادر الرئيسة للنمو الإقتصادي الداخلي.

- **المبحث الثالث: آثار النفقات العامة**

يترتب على النفقات العمومية اثار اقتصادية مختلفة من بينها اثار النفقات على النمو الاقتصادي ، و اثارها على الدخل نذكرهما في ما يلي بالتفصيل :

- **المطلب الأول: أثر النفقات على النمو الاقتصادي**

إن أساس عملية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو الوضعية القائمة في كل بلد، حيث يختلف تأثيره في الأنظمة الليبرالية مقارنة بالأنظمة الداخلية .

- **الفرع الأول : الناتج الوطني الإجمالي في ظل إقتصاد مغلق**

يعد الناتج الوطني الإجمالي بمثابة الأداء الأكثر إستخداما لقياس الأداء الاقتصادي للمجتمع، في ظل إقتصاد مغلق و هنا نورد أولا بعضا من مفاهيمه، ثم نتبعه بمفاهيم أخرى تتعلق به:

1- مفهوم الناتج الوطني الإجمالي PNB :

يشير مفهوم الناتج الوطني الإجمالي إلى مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة،[1]أو بصيغة أخرى، هو قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين من خلال السنة عادة و الذين يحملون جنسية ذالك البلد بغض النظر عما كانو يعملون في الداخل أو الخارج، و سمي قوميا لأنه يمثل متابعة إنتاج أبناء الوطن الواحد فقط أينما كانوا، يسمى أيضا، إجماليا لأنه يتضمن إندثارات أو إستهلاك رأس المال الثابت .

إن الناتج القومي الإجمالي هو مقياس للإنتاج الكلي، حيث أنه يساعد في التعرف على التغيرات الاقتصادية سواءهي الأمد القصير أو الطويل .[2]

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي +مجموع دخول المقيمين عن عملهم في الخارج –مجموع دخول غير المقيمين عن عملهم في الداخل .

2- توازن الدخل الوطني في ظل الاقتصاد المغلق :

يعد تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني أحد الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الكلي، و في سبيل تحقيق ذالك سيتم تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني من خلال عدة نماذج، حيث نبدأ بالنموذج المبسط (أي في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة)، ثانيا: في حالة اقتصاد مغلق به حكومة.

---

[1]محمد فوزي أبو السعود ، **"مقدمة في الاقتصاد الكلي"** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 ، ص 06

[2]محمود حسين الوادي ، و لآخرون ، **"الاقتصاد الكلي"** ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008، ص159

1- تحديد توازن الدخل الوطني في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة :

في هذا النموذج المبسط عدم وجود كل من القطاع الحكومي و القطاع الخارجي، ومن ثم فإن الاقتصاد الوطني يتكون فقط من قطاعين هما قطاع العائلي و القطاع الإنتاجي، [1]وسيتم في هذا القسم تحديد مستوى الدخل التواني في حالة الاقتصاد المبسط على النحو التالي :

1. تحديد التوازن الدخل القومي باستخدام طريقة الطلب الكلي :

في حالة الاقتصاد المبسط فإن الطلب الكلي (ط ك) يتكون من مكونين فقط هما :الطلب على الاستهلاك من قبل القطاع العائلي (س)، و الطلب على الاستثمار من قبل القطاع الإنتاجي (ث)، أي أن (ط ك =س +ث)، ويكون شرط التوازن هو كمايلي : **العرض الكلي= الطلب الكلي** [2].

أ) الشكل رقم (01_ 01):التمثيل البياني لمستوى التوازن الدخل القومي باستخدام دالة الطلب الكلي في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة

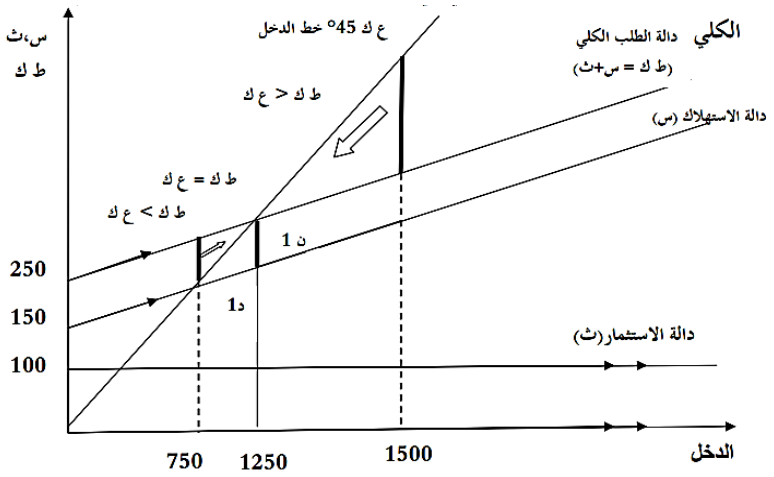

المصدر: محمد السيرتي، وآخرون، " **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2013،ص 162

ب)تحليل التمثيل البياني:

يتضح لنا من التمثيل البياني رقم (01) مايلي: - :أن دالة العرض الكلي ثم تمثيلها بيانيا بالخط (45°) أو الخط الاسترشادي حيث كل نقطة عليه هي نقطة توازن محتملة قد تحقق شرط التوازن.

[1]محمد السيرتي و آخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي** "، الدار الجامعية، مصر، 2013،ص:159.

[2]محمد السيرتي، وآخرون، **"مبادئ الاقتصاد الكلي "**، مرجع سابق الذكر، ص: 159 .

- قد تم رسم دالة الاستثمار موازية للمحور الأفقي (محور الدخل) للدلالة على ثبات الحجم الاستثمار مهما زاد الدخل؛
- ثم رسم دالة الاستهلاك على أساس دالة كنزية قصير ة الأجل، حيث تقطع المحور الرأسي عند قيمة موجبة تساوي(س/=150) الاستهلاك التلقائي؛ للدخل.
- تتمثل دالة الطلب الكلي بالتجمع الرأسي لدالتي الاستهلاك والاستثمار عند المستويات المختلفة [1].
- **تحديد توازن الدخل الوطني باستخدام مدخل تساوي الإضافات مع التسربات :**
- **الشكل رقم(02 – 01):التمثيل البياني لتوازن الدخل الوطني باستخدام دوال الإضافات مع التسربات :**

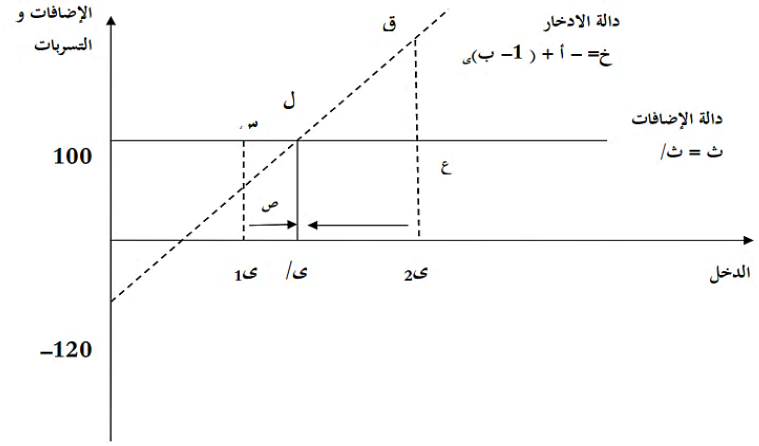

مصدر:إيمان عطية ناصف، " مبادئ الاقتصاد الكلي" ، دار الجامعية الجديدة، مصر،2007، ص 141

- **الفرع الثاني :الناتج الوطني في ظل الاقتصاد مفتوح :** سوف نحاول توسيع النموذج المغلق من خلال إدخال ميزان المدفوعات في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو أسعار الصرف المتغيرة و العرض النقدي المحلي بإضافة إلى منحني LM و IS .

1) أسعار الصرف الثابتة والمتغيرة:

لكي نقوم بتوسيع النموذج المغلق نحتاج إلى إدخال سوق صرف أجنبي حيث أن التعامل مع العالم الخارجي يتطلب استخدام عملات الدول المختلفة وسوق الصرف الأجنبي وهو الإطار الذي يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية، مقابل العملة المحلية، وبطبيعة الحال فإن المتعاملين في هذه الأسواق يحتاجون إلى معرفة أسعار العملات المختلفة مقومة بوحدات من العملة الوطنية وهو ما يعرف بسعر الصرف الأجنبي، وبصفة عامة هناك نظامين مختلفين لتحديد أسعار الصرف هما نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المتغيرة أو المرنة .

[1] المرجع السابق، ص: 162 – 163 .

إن نظام أسعار الصرف الثابتة يعني ببساطة أن سعر الصرف يتحدد من قبل الحكومة بدلا من قوي الطلب و العرض في السوق، و الفرق الأساسي بين أسعار الصرف الثابتة و أسعار الصرف المرنة، أن سعر الصرف في نظام أسعار الصرف الثابتة يعتبر أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تتحكم فيها الحكومة ولكن في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن سعر الصرف يتحدد وفقا لظروف الطلب و العرض في السوق، و بالتالي يصبح متغيرا داخليا يخرج عن سيطرة السياسة الاقتصادية.

2) سعر الصرف والعرض النقدي المحلي :

التدخل الحكومي في سوق الصرف سواء بالبيع أو الشراء للعمولات الأجنبية إنما يؤثر مباشرة في العرض النقدي المحلي حيث أن تدخل الحكومة في الشراء العملة الأجنبية وبيع العملة المحلية يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي وبالتالي فإن تعرض ميزان المدفوعات للفائض في ظل ثبات أسعار الصرف يتسبب في النهاية في زيادة العرض المحلي .

إن أغلب الدول خاصة الدول المتقدمة منها، قد حاولت عزل العرض النقدي المحلي عن ظروف ميزان المدفوعات من خلال الخروج من نظام أسعار الصرف الثابت وإتباع في ظل أسعار الصرف المرنة ففن ظهور فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي، إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات و سيؤدي إلى إنخفاض سعر الصرف، و هكذا يتحقق الانفصال بين موقف ميزان المدفوعات والعرض النقدي المحلي من خلال التغيرات المستمرة في سعر الصرف . [1]

3) فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام الصرف الثابت:

تتم الموائمة في سعر الصرف الثابت عن طريق الكميات، حيث أن العجز الخارجي يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وبما أن الدولة تتبع نظام صرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل للمحافظة على قيمتها ومنع انخفاضها من خلال شراء العملة الوطنية مما يقلص الكتلة النقدية الداخلية، حيث ينتقل منحني LM إلى اليسار فينخفض الدخل [2]، حيث يتوقف أثر سياسة الإنفاق التوسعية على حساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة التي بدور ها دالة في درجة حرية انتقال رأس المال لذا نميز بين :

---

[1] أحمد رمضان نعمة الله ، وآحرون ، **"النظرية الاقتصادية الكلية "**، الدار الجامعهية ، مصر ، 2000 ، ص ص 224 – 228 .

[2] ماصمي أسماء ، **"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1971 – 2011** "، ص ص 143 – 144 .

أ) حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية :

تتميز هذه الحالة بأن منحني BP أقل مرونة لسعر الفائدة بالمقارنة معLM ، هذا ما يفسر الميل الكبير لمنحنيBP كما هو موضح في الشكل أدناه:

- **الشكل رقم(03_01):التمثيل البياني فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت و حركة ضعيفة:**

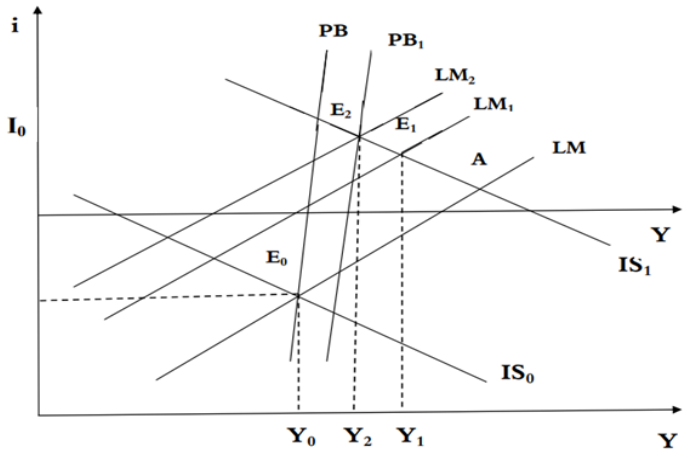

المصدر: ماصمي أسماء،"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان) تلمسان 2014 ،ص 143.

- **التمثيل البياني للشكل رقم 03:**

يمثل 0 Yالدخل التوازني الداخلي والخارجي، لكن نفترضه د تسعي الحكومة لزيادته من خلال إتباع سياسة إنفاقية توسعية (ما يؤدي لإنتقال IS0 إلى IS1 فقط)التي تتعلق بعجز في الميزان الكلي هذا ما يوجب بإنخفاض في عرض العملة الوطنية .

ب) **حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية :** يمكن توضيح ذالك من خلال الشكل أدناه: [1]

- **الشكل رقم (04_ 01):التمثيل البياني لفعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت وحركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.**

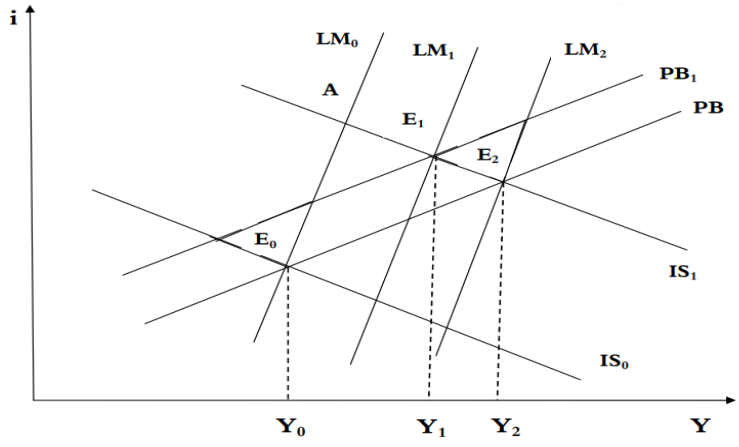

المصدر: ماصمي أسماء،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان) تلمسان 2014 ، ص144.

- **التحليل البياني للشكل رقم 04:**

إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى انتقال IS 0 و IS 1 حيث يرتفع الدخل التوازني ومعدل الفائدة إلى نقطة التوازن الداخلي A التي تتعلق هنا بفائض في الميزان الكلي هذا ما يوحي بارتفاع في الطلب على العملة الوطنية .

4) فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام الصرف المرن:

إن التوازن الاقتصادي الكلي يعني تحقيق شروط التوازن الثلاث لكل منIS ، LM، BGفي آن واحد وفي ظل نظام الصرف المرن، البنك المركزي لا يمكنه التدخل للحفاظ على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى .[2]

[1] ماصمي أسماء ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 143 – 144 .

[2] ماصمي أسماء ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 14 – 145 .

أ. حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية:

توضح هذه الحالة من خلال الشكل التالي :

- **الشكل رقم(05_01):التمثيل البياني لفعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف المرن و حركة ضعيفة لرؤوس الأموال:**

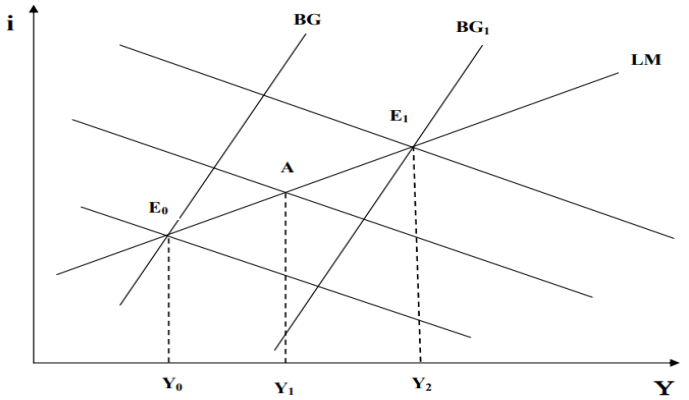

المصدر: ماصمي أسماء،"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان) تلمسان 2014 ،ص 145.

- **التحليل البياني للشكل رقم 05:**

نلاحظ من خلال الشكل أن توسع في الإنفاق العام أدي إلى ارتفاع الدخل و معدلات الفائدة الناتجة عن انتقال IS0، إلى اليمين IS 1 بحيث ينتقل التوازن من E 0 إلى A (التوازن الداخلي) بينهما.

سيظهر عجز في ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع الواردات نتيجة. ارتفاع هذا الدخل مما سيؤدي إلى ارتفاع عرض العملة الوطنية في سوق الصرف.

ب. حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية :

يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

- **الشكل رقم (06_01):التمثيل البياني لفعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف المرن و حركة كبير لرؤوس الأموال.**

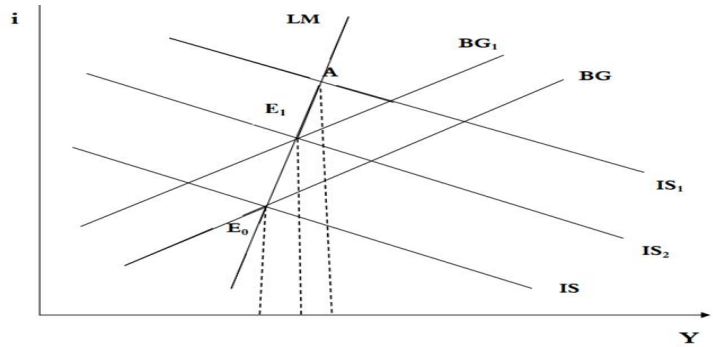

المصدر: ماصمي أسماء،"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر"، (رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان) تلمسان 2014 ،ص146.

- **التحليل البياني للشكل رقم 06:**

إن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى الانتقال من وضعية التوازن الأول E 0 إلى الوضعية A إذ ينجم عن ارتفاع معدلات الفائدة دخول قوي لرؤوس الأموال أي فائض في ميزان المدفوعات، الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية و منه ارتفاع قيمتها الخارجية (و انخفاض سعر الصرف) .

الفرع الثالث : الناتج المحلي الإجمالي PIB :

الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن الاقتصاد الوطني،له عدت مفاهيم، إذ أنه يواجه صعوبات لحسابه و يمكن إختصارها في النقاط التالية :

أولا : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي PIB:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة في السوق و التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة سنة داخل حدود الدولة، و بعبارة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة، و لا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج . [1]

- هو عبارة عن قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة في السوق خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة و الناتج المحلي الإجمالي إنما يشمل مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات و مشتريات منشآت الأعمال للمباني غير السكنية هذا بإضافة إلى مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات وفائض الصادرات [2].
- هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها أفراد المجتمع معين خلال سنة عادة و الذين يعيشون ضمن رقعة جغرافية لذلك البلاد بغض النظر عن جنسيتهم سواءا كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب و هذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلاد . [3]

ثانيا : صعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان ، و آخرون ، **"مفاهيم و نظم إقتصادية"** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 70 .

[2] حسام علي داوود ، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"** ، الطبعة الرابعة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص 53 .

[3] محمد حسين الوادي ،و آخرون**" مبادئ الاقتصاد الكلي "**، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

الصعوبات التي يترتب عليها اختلاف التقدير الذي يحصل عليه هؤلاء الخبراء عند التقدير الفعلي للناتج المحلي الإجمالي، و على قدر تذليل هذه الصعوبات و إيجاد الحلول المناسبة للتقدير مستواه الفعلي، نشير إلى بعض الصعوبات و هي كالأتي [1] :

1- **مشكلة التغيرات في هيكل الأسعار:** إن تغير مستوى الأسعار يولد مشكلة مقارنة قيم الناتج للأسعار عندما نريد حساب الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

2- **مشكلة أخطاء القياس و عدم توفر البيانات الدقيقة :**

فمثلا في كثير من الدولة التي لا يتوفر فيها أساليب إحصائية متطورة، يصعب التعرف على القيمة المضافة في مراحل الإنتاج المختلفة، لذا يصعب التوصل إلى نفس القيمة للناتج المحلي بطريقتي المنتج النهائي و القيمة المضافة. وحتى لو توفرت معلومات عن القيمة المضافة فكثيرا ما يحدث ازدواج حسابي مما يؤدي إلى إظهار الناتج المحلي بأكثر من الحقيقة .

3- **مشكلة الإنتاج غير المتداول في السوق:** في بعض الأحيان لا يتم تداول إنتاج المجتمع بأكمله خلال فترة زمنية معينة في الأسواق، و ذلك إما استهلاكه بصفة نهائية في منبع إنتاجه أو عن طريق القائمين بالعملية الإنتاجية .

لكن من جهة نظر المجتمع نجد أن مقادير السلع المتساوية التي تؤدي إلى نفس القدر من المنفعة أو إشباع لرغبات الأفراد لابد وأن تكون قيمتها متساوية وخلاصة القول في أن بعض الخدمات أو المنتجات التي ينتجها أفراد المجتمع يتم استهلاكها دون أن تمر بالسوق، فلا تقدر لها قيم سوقية حيث يصبح الإنتاج المعروض في الأسواق أقل من الإنتاج الحقيقي، ومن شأن هذه الصعوبات سالفة الذكر أن يقل تقدير الدخل عن حقيقته .

4- **مشكلة تتعلق بتقدير بعض البنود التي تدخل في حسابات الناتج القومي:**

يلاحظ لأن بعض البنود في حسابات الدخل القومي، يتم تقديرها كإهتلاك رأس المال أو الأصول الثابتة عموما والتغير في المخزون، وكثيرا ما تأتي هذه التقديرات إما أقل مما يجب أو أكثر، مما يؤثر بالتالي على القيمة المضافة النهائية القومي .

ثالثا : حسابات الناتج المحلي الإجمالي :

هناك طريقتان لحساب الناتج المحلي الإجمالي، الأولى عن طريق الإنفاق والأخرى عن طريق الدخل[2]

1- طريقة الإنفاق :

---

[1] حسام علي داوود ، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**" ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 82 – 84

[2] خالد الواصف الوزاني ، و آخرون ، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**" ، الطبعة العاشرة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2009 ، ص ص 116 – 118 .

وفقا لهذا المنهج تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاكا خاصا من قبل الأفراد، أو عاما من قبل الحكومات، أو إنفاق استثماريا من قبل القطاع التجاري أو الخاص بالرمز (C)، و لاستثمار بالرمز(I) و الإنفاق الحكومي بالرمز(G)، وصافي الصادرات (الصادرات ناقصا الواردات) بالرمز (NX) و قمنا بإضافة هذه المكونات لحصلنا على ما يسمى بالناتج الإجمالي GDP=C+I+G+NX .

2- **طريقة الدخل :**

من الضروري أن ندرك من الشكل الذي يمثل التدفق الدوري، التي أشرنا إليه سابقا أن مجموع عوائد عناصر الإنتاج يساوي مجموع النفقات، بمعني أن طريقة النفقات لحساب الناتج المحلي يفترض أن تأتي بنفس إجابة طريقة الدخل لحساب الناتج المحلي .

تعتبر طريقة الدخل عن مجموع ريع و عوائد عناصر الإنتاج، بمعني أن الناتج المحلي وهو عبارة عن مايلي :

- الأجور وتعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الأجور و الرواتب و العلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري و الحكومات إلي القوى العاملة.
- ريع الأرض وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو استغلالها.
- الفوائد وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والإقراض. وعادة ما يشار إليها بصافي الفوائد وهي صافي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري بعد دفع ما عليه من فوائد القروض .
- دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات.
- عوائد المساهمون من إستثماراتهم في الشركات.
- إهتلاك رأس المال نحن نعلم أن حياة لآلات والمعدات تستمر لفترة من الزمن عدا سنة الشراء، وهذا ما يسمي بالعمر الافتراضي للآلة، وبالتالي تقوم المؤسسات باقتطاع مبلغ من أرباحها لغايات الإحلال والتجديد، بيد أن هذا المبلغ هو دخل متحقق خلال العام و لابد من إدراجه ضمن الدخل التدفقات الدخل، ومن هنا يدخل إهتلاك رأس المال ضمن الدخل للوصول إلى الناتج المحلي.
- الضرائب التجارية غير المباشرة، وتعد هذه الضرائب ضمن تكاليف الإنتاج و مثال ذلك ضرائب المبيعات، رسوم الرخص والتصاريح، ضرائب الملكية التجارية و الجمارك، وجميعها دخول للحكومة.
- أرباح الشركات وتشمل أرباح الشركة قبل خصم ضرائب الدخل التي تدفع للحكومة، أو الأرباح المتبقية في الشركة لأغراض التوسع أو ما يسمي الأرباح المحتجزة.

- المطلب الثاني : آثار النفقات العامة على الدخل و على توزيع الدخل الوطني :

يعتبر موضوع توزيع الدخل الوطني من المواضيع العامةا و الأساسية في الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، بحيث تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة توزيع الدخل في المجتمع خلال بعض الآليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع و إشباع قدر أكبر من الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية و كذا الموساوات و التخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات .

فقد يتم ذالك من ناحية بقرارات تحكمية كتحديد الملكية و تأميم منشآت و تحديد الدخول، أو قد تحقق الدولة حسن توزيع الدخل بواسطة نظامها المالي أي بواسطة الميزانية .

ووفقا لهاذا التوزيع يكون للإنفاق العام دور هام نوضحه في الآتي :

أولا : دور النفقات العامة في توزيع الدخل :

وذلك عن طريق تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج وتتخذ أحد الشكلين الآتيين مباشرة من خلال تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور) وتحديد الفائدة(إقرار حد معين لسعر الفائدة)وتحديد الإيجارات لتثبيت نسبة قصيرة للإيجار وتحيد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة منه، أما في عوائد الإنتاج التوزيع الغير مباشر فيتم من خلال تحديد أثمان السلع والخدمات المنتجة ويترتب على التدخل في الأسعار. [1]

ثانيا : دور النفقات في إعادة توزيع الدخل الوطني

يمكن التعرف عليها من خلال :

- يترتب على النفقات التمويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية والصحية والثقافية والتي يتم توزيعها مجانا أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها إعادة لتوزيع الدخل الوطني للفئات المستفيدة وهي الفئات ذات الدخل المحدد

- يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة بالإعانات الاقتصادية والمالية المدفوعة لبعض المشروعات يقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة .

- ويتخذ التوزيع النهائي أي إعادة التوزيع اتجاهات مختلفة :

1- التوزيع القطاعي أي توزيع الدخل بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من خلال توجيه النفقات الاستهلاكية للقطاع المرغوب بتنميته؛

2- إعادة التوزيع الرأسية وهي إعادة التوزيع باتجاه الطبقات الفقيرة على شكل نفقات صحية أو نفقات العامة إلى الدخل الوطني. تعليمية أو دعم الأسعار الاستهلاكية الضرورية وتتوقف مدى فاعلية هذا التوزيع على نسبة ما تمثله النفقات العامة إلى الدخل الوطني . [2]

---

[1] حامد عبد الحميد دراز ، و آحرون ، "**مبادئ المالية العامة**" ، ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2003 ، ص 274 .

[2] بوبطانة فاطمة ، و آخرون ، "**أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الكلي**" ، للإقتصاد الجزائري الفترة 1999 – 2010 ، رسالة الماستر علوم مالية ، جامعة تيارت ، غير منشور ، تيارت ، 2013 ، ص ص 30 –29 .

الفصل الثاني:

أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة لدول ثلاث
تونس ، المغرب ، الجزائر .

- المبحث الأول : أثر الإنفاق على النمو في تونس
- المبحث الثاني : أثر الإنفاق على النمو في المغرب
- المبحث الثالث : أثر الإنفاق على النمو في الجزائر

تمهـــــــــــــــــــــيد :

تهتم كل من تونس و المغرب و الجزائر علر غرار سائر بلدان العالم بكيفية إستغلال مواردها الاقتصادية إستغلالا عقلانيا، مما يحقق نموا إقتصاديا يسمح برفع مستوى الرفاهية الاقتصادية و ذالك بالمزج بين مختلف السياسات، و مما لا شك فيه فإن الإنفاق الحكومي يعتبر عاملا مهما و أساسيا حيث يندرج ضمن السياسات المالية التي تسعى من خلالها هذه الدول للدفع بعجلة التنمية و النمو الاقتصادي، و يختلف حجم الإنفاق الجكومي من دولة إلى أخرى و ههذا حسب ما تحققه من الناتج المحلي الخام، فالكل دولة من هذه الدول نسب محددة من الإنفاق مختلفة و مرتبطة بسياستها المالية و النقدية .

و من أجل القيام بدراسة للإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في كل من تونس و المغرب و الجزائر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أثر الإنفاق على النمو في تونس

المبحث الثاني : أثر الإنفاق على النمو في المغرب

المبحث الثالث : أثر الإنفاق على النمو في الجزائر

المبحث الأول : أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في تونس 2000 – 2023:

تأثر الاقتصاد التونسي خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2023 بالنفقات الحكومية لميزته المنفردة و في ما يلي نتطرق الى مميزات الاقتصاد التونسي

المطلب الأول : مميزات الاقتصاد التونسي.

لقد كان لزاما على الحكومة التونسية عند الإستقلال تحرير الاقتصاد من مخلفات الإستعمار الفرنسي التي تمثلت في تشجيع الفلاحة و الإستخراج المنجمي مع الإهمال التام للصناعة، و قد حرصت الحكومة التونسية على إتباع سياسة ليبيرالية قائمة على تشجيع الإستثمار و التجارة الخارجية، و من أجل ذالك منحت الحكومة إمتيازات جبائية و تسهيلات في منح القروض بعد الإستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص .
ويعتمد الاقتصاد التونسي حاليا على السياحة و الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية .[1]

في ما يخص النسيج الإنتاجي، فقد أدت السياسات المعتمدة من طرف تونس منذ السبعينات ثم في الأوائل التسعينات على مستوى الصناعات المعملية، و المتمثلة في التوجه نحو التصدير إلى دفع قطاعات جديدة على غرار قطاعي النسيج و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية، و تدعيم مساهماتها في النمو و المجهود التصديري حيث تطورت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية بمعدل 18 % سنويا خلال الفترة 2000 – 2012 و إستأثرت بأكثر من نصف الصادرات تقريبا خاصة فيما يتعلق بأنشطة صناعة مكونات السيارات و الطائرات .[2]

أما بالنسبة للفلاحة فتتميز تونس بتنوع منتجاتها الفلاحية من خضر و فواكه و تمور، و تشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث أن تونس تعتبر ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا و إيطاليا كما أن صادراتها من التمور تعتبر ثاني صادرات تونس الفلاحية[3] و قد بلغت إستثمارات القطاع خلال السنوات 2007 – 2009 مبلغ يقارب 2820 مليون دينار تونسي مقابل تقديرات ب 3125 مليون دينار تونسي .[4]

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فتتميز تونس بتنوع التضاريس خصوصا توفرها على عدة شواطئ من شأنها جلب السياح، كما تتوفر على عدة مناطق أثرية للحضارات التي قامت هناك، مما يؤدي إلى تنوع النسيج السياحي، كما تتميز بصنعتها التقليدية اليدوية مثل صناعات النحاس، النسيج .....إلخ، إضافة إلى توفرها على

---

[1] لرباع الهادي ، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كاداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية** ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد 06-2015 ، ص162.

[22] **مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016 – 2020** ، الجمهورية التونسية ،15 سبتمبر 2015 ، ص6

[3] لرباع الهادي ، مرجع سابق الذكر ، ص162 .

[4] **المخطط الثاني عشر للتنمية** ، 2010 – 2014 ، المجلد الثاني ، ص12

بنية تحتية هامة على المستويين الكمي و النوعي، حيث تملك مطارات موزعة على كافة البلاد و شبكة متطورة من الطرق و المواصلات .[1]

أما بخصوص التجارة الخارجية، فقد سجلت الصادرات تراجعا ب 2.8 %سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، و ذالك نتيجة تراجع صادرات النفط و الفوسفات و النسيج و الملابس و الصناعات الميكانيكية مقابل زيادة في الصادرات المنتوجات الفلاحية و الغذائية، أما الواردات فقد تقلصت أيضا ب 0.5 % سنة 2015 نتيجة تراجع واردات الطاقة، أما واردات المواد الفلاحية الأساسية فقد سجلت إرتفاعا ب 11.2 % نتيجة زيادة واردات القمح الصلب مقابل واردات المواد الإستهلاكية غير الغذائية (الزيوت المركزة و العطور، السيارات ... إلخ) .[2]

و بخصوص التوزيع الجغرافي للمبادلات الحارجية، نجد أن التبادلات مع دول الإتحاد المغرب العربي تمثل 10% من المبادلات، و تبقى دول الإتحاد الأروبي هي أهم شريك لتونس في المبادلات الخارجية .[3]
بالرجوع إلى الشكل الذي يمثل تطور معدل التضخم في تونس نلاحظ أن معدل التضخم في تونس قد إنخفض كثيرا بداية من سنة 2000 حيث كانت أصغر قيمة له سنة 2001 بقيمة 2%، إن التغيرات المواتية في السياسات المالية و النقدية المطبقة في تونس خلال عقد التسعينات قد ساعدت بشكل كبير في خفض معدل التضخم .[4]

و مع أواخر سنة 2010 بلغ التضخم 4.41 %هذا الإضطراب له تأثير مباشر على القدرة الشرائية و بالتالي على الإدخار ثم الإستثمار . [5]

بعد الثورة الاجتماعية إرتفعت نسبة التضخم بشكل سريع بحيث يعتبر ذالك نذير خطر على السيولة المالية و المقدرة الشرائية للمواطن التي تؤثر سلبا على البطالة و النمو الاقتصادي، إذ بلغت أعلى نسبة سنة 2013 ب 5.7 % . [6]

من خلال قرائتنا للجدول الذي يمثل تطور معدلات البطالة عرف قيما ثابتة حول 15 % خلال سنوات التسعينات، لكن مع بداية الالفينات عرف إنخفاضا مقارنة بالعشرية السابقة لكنه عرف إرتفاعا خلال سنة

---

[1] بوفليح نبيل و تقرورت محمد ، **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا** ، حالة الجزائر ، تونس ، المغرب ، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع و الأفاق ، 11-12 ماي 2010 ، ص ص : 9،10 .

[2] نتائج التجارة الخارجية ، **مجلة إحصاء تونس النشرية إحصائيةP0102** ، المعهد الوطني للإحصاء ، تونس ،ديسمبر 2015 ،ص ص9-10

[3] Philipe traye ، tunisie 2017 ، perspectives economiques ، en afrique ، baidocde pnud 2017 ،. 6 p

[4] هبة عبد المنعم ، **ديناميكية التضخم في الدول العربية 1980 – 2011** ، مجلة دراسات إقتصادية ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2013 ، ص 15 .

[5] فؤاد صباغ ، **دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية** ، مارس 2017 ، ص 30.

[6] فؤاد صباغ ، مرجع سابق الذكر ، ص 34 .

2011 و بلغ 18.30 % نتيجة أحداث الربيع العربي آنذاك، ليعاود الإنخفاض إلى قيمة 13.30 % سنة 2013 .

في سنة 2013 قامت تونس بتطبيق مجموعة من الإجرئات و التدابير التي من شأنها التخفيف من الضغط الواقع على سوق الشغل و إستحثاث نسق الشغل، و التي نذكر منها تسوية وضعية المنتفعين ببرامج التشغيل ضمن مقاربة تشمل مختلف شرائح طالبي العمل و لا سيما منها الوضعيات الهشة، كما تم الشروع في تنفيذ برنامج وطني لتمويل المؤسسات الصغرى من خلال إجراء 4 إتفاقيات تعاون بين وزارة التكوين المهني و التشغيل و البنك تونسي .[1]

[1] الميزان الاقتصادي لسنة 2014 ، **وزارة التنمية و التعاون الدولي** ، الجمهورية التونسية ، أكتوبر 2013، ص : 83 ، 84.

المطلب الثاني : الإصلاح الاقتصادي في تونس.

دخل الاقتصاد التونسي مع نهاية سنة 1986 مرحلة العجز التام و أصبحت البلاد في مأزق مالي خطير نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و لإنقاذ الاقتصاد و البلاد خلال تلك الفترة تكونت خلية إنقاذ وطني أسست لحكومة ليبيرالية رأسمالية تشمل كل طبقات المجتمع، إنطلق البرنامج التنموي للإقتصاد الوطني بإنتهاج سياسة التحرر و الإنفتاح على الغرب و على الأسواق العالمية خلال الفترة ما بين 1987 إلى 1995 بحيث تم تطوير هذا المخطط بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، تواصلت الإصلاحات لتعزيز مكانة القطاع الخاص و تحرير الاقتصاد الاقتصاد و التجارة فتم بذالك إعتماد برنامج إصلاح إداري و تأهيل إقتصادي شامل من 1995 إلى 2008، شهدت هذه الفترة أبرز مراحل التطور الاقتصادي التجاري و المالي و ذالك من خلال إتفاقيات التبادل التجاري مع الإتحاد الأروبي و الإندماج في أكبر تكتلات الاقتصادية العالمية مثل الإتحاد من أجل المتوسط و تطوير العلاقات مع الدول الصناعية الكبرى إذ من أهم الإصلاحات التي تم إنجازها خلال تلك الفترة بعث خطة الموفق الإداري، مكاتب العلاقات مع المواطن، المواطن الرقيب، تطوير القضاء الإداري، مراجعة نظام التكوين المستمر، و إلى غير ذالك من الإنجازات التي ساهمت في تطوير منظومة الإدارة الوطنية التونسي بالإظافة إلى ذالك ساهمت سياسة تنفيذ المخططات التنموية الليبيرالية في تحفيز الإستثمارات كما فسحت الخوصصة و العولمة المالية و التحرر المالي الداخلب و الخارجي المجال أكبر أمام جلب الإستثمارات و الرأس المال الأجنبي و الإندماج في مؤسسات الأسواق العالمية، حققت تونس نجاحات كبرى في مجال التخطيط السياحي كذالك في تطوير البنية التحتية لهاذا القطاع و بالتالي إستفادت الميزانية الجكومية من عائدات ضحمة من العملة الأجنبية من هذا القطاع، عموما إعتبرت هذه الفترة من أحسن الفترات في الاقتصاد التونسي إلا أن هذا النجاح الاقتصادي الكبير في العولمة تحول إلى نقمة كبيرة في أوساط الطبقات الاجتماعية الفقيرة نتيجة التهميش و القمع و عدم التوزيع العادل للثروة الوطنية بين لجهات و تحقيق العدالة الاجتماعية بالإظافة إلى إنغلاق الحكومة على نفسها و رفضها الحوار مع أي طرف آخر كما ساهمت أيضا في ارتفاع نسبة البطالة في إندلاع أزمة إجتماعية و إقتصادية خانقة بين سنت 2008 – 2010 .[1]

إنطلقت بداية الإصلاحات الجذرية للإقتصاد التونسي آواخر سنة 2011 تحت قيادة إنتقالية تحللتها صدمات إقتصادية قوية و صراعات سياسية زاد عليها الضغط و عدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة عوامل داخلية و خارجية، بدأ الإنتعاش الاقتصادي الفعلي سنة 2012 حيث إعتمدت الحكومة على مجموعة من خبراء الاقتصاد التونسي و ذالك على رأس وزارة المالية و البنك المركزي التونسي فحققت بذالك نتيجة ممتازة في النمو

[1] فؤاد صباغ ، مرجع سابق الذكر ، ص 10

الاقتصادي بلغ 3.6 %إلا أن هذا النجاح سرعان ما تحول إلى كابوس إقتصادي بسبب الزيادة المفرطة في الأجور و الإنتدابات العشوائية في جل القطاعات، بالإضافة إلى الضغوطات على المالية العمومية و الصناديق الاجتماعية قصد التعويض للمضطهدين و أصحاب العفو التشريعي العام، كما ساهم عامل بروز ظاهرة الإرهاب التي شهدتها تلك الفترة إلى عدم إستقرار البلاد الأمني و بالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي ن إنتهت بسقوط الحكومة و النظام تحت الضغط الشعبي و بالتحديد أواخر سنة 2013، وفي إطار المساعي المبذولة لإنقاذ الاقتصاد التونسي تشكلت حكومة الكفآت الوطنية و ذالك مع بداية سنة 2014 التي ساهمت في إنجاح إنجاز الدستور و توفير الاستقرار الأمني و في فيفري 2015 دخلت تونس تجربة إقتصادية جديدة مع حكومة تولت السلطة تهدف لتحفيز الاقتصاد و الإستثمار و تعتمد على سياسة مزدوجة تجمع بين الليبيرالية و اللامركزية، إلا أنه خلال تلك الفترة تدهور الوضع الأمني ليؤثر بدوره على النمو الاقتصادي حيث لم يتجاوز 0.5 % في 2015 فبالتالي سارعت الحكومة في أواخر سنة 2016 بالتأسيس لمؤتمر تونس 2020 الذي يعتبر أهم مؤتمر إقتصادي حيث يهدف لوضع مخطط التنمية الخماسي من 2016 – 2020 و إيجاد الحلول و الإصلاحات .[1]

[1] فؤاد صباغ ، مرجع سابق الذكر ، ص 19

المطلب الثالث : تطور الإنفاق الحكومي و النمو في تونس

إن حرص الحكومة التونسية على تشجيع الإستثمار و التجارة الخارجية أدى بها إلى منح إمتيازات جبائية و تسهيلات في القروض بعد الإستقلال لتحفيز المشاركة أكبرللقطاع الخاص و قد قامت أيضا بالتكفل لوحدها بالنمو الاقتصادي و إعتمدت على مصادر وقطاعات أخرى في عملية النمو الاقتصادي كالزراعة و السياحة و الصناعة و قامت بإنجاز إستثمارات عمومية فاقت قدرتها المالية [1]و من خلال ما سبق فقد مر الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي التونسي بثلاث مراحل و هي :

- **2000-2010** : تعد النفقات العامة في تونس داعم إقتصادي قوي من قبل الدولة لتحقيق التنمية إذ بلغت نسبة ب 16.35 % سنة 2010 أما الإدخار فهو في تذبذب نتيجة بعض العوامل الداخلية و الخارجية التي ساهمت في نقص الثقة أو نتيجة مراحل التراجع إقتصادي أو نتيجة تدهور المقدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار إذ إنخفض الإدخار إلى حد أدنى سنة 2003 19.9 % من الناتج المحلي الإجمالي ليعود للإرتفاع و يبلغ سنة 2010 نسبة 21.91 أما النمو الإقتصادي فقد شهد تذبذب خلال تلك الفترة بين ارتفاع و إنخفاض إذ أن أعلى نسبة نمو سجلت سنة 1990 ب 7.94 % و هذا يعود لسياسة التحفيزية و الاستقرار الاقتصادي و السياسي أما سنة 2009 شهدت تباطؤ في النمو لينخفض إلى حدود 3.04 % و في سنة 2010 بلغ 3.5 % .
- **2011 – 2015** : إرتفعت النفقات العامة إلى نسبة 19.38 % سنة 2015 من الناتج المحلي الإجمالي و إنخفض الإدخار إلى 10.65 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 و يفسر هذا الإظطراب في إنعدام الثقة و تأزم الأوضاع الاجتماعية و مرحلة الركود الاقتصادي التي تمر بها تونس بعد الثورة الاجتماعية و فيما يخص النمو الاقتصادي وفقا لإحصائيات البنك الدولي فقد بلغ نسبة ممتازة سنة 2012 ب 3.99 % نتيجة لسياسة وزارة المالية التي إعتمدت على العائدات الجبائية و بيع المنشئات العمومية و بعض الممتلكات النظام السابق و المديونية و أيضا إعتمدت على سياسة اللامركزية إقتصادية ساهم فيها التحفيز على تحقيق تلك النسبة إلا أن هذا النمو شهد تراجع نتيجة عدة عوامل منها إثقال المالية العمومية بمصاريف إضافية لا تتحملها و خاصة منها الزيادة في المفرطة في الأجور و الإنتدابات العشوائية و بالتالي نتيجة لتصاعد الإحتجاجات و الإضطرابات و شلل قطاع السياحة و الإستثمار الأجنبي إنهار النمو ليبلغ نسبة 0.99 % سنة 2015 .

[1] بن عيسى أمينة ، **العلاقة بين النقود و الأسعار** ، دراسة قياسية في الجزائر ، تونس ، المغرب ، أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصاية جامعة تلمسان ، 2011 – 2015 ، ص 237

- **2015 –2021** : في أعقاب الثورة التونسية عام 2011 عانت البلاد من تحديات إقتصادية عديدة فعلى الرغم من مرور تونس بعامين من الإنتعاش الاقتصادي حيث إرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.2 و 2.6 % سنة 2017 و 2018 على التوالي، نما الاقتصاد التونسي بشكل بطيئ بنسبة 1 % في عام 2019 و يعود ذالك بشكل رئيسي إلى تراجع النمو في قطاع الزراعة و صيد الأسماك من 11.3 % عام 2018 إلى 0.8 عام 2019 بسبب أسعار الإنتاج الباهضة في عام 2020، إنكمش النمو حيث وصل إلى – 8.6 % ثم عاد و إرتفع إلى 4.3 % عام 2021 .[1]

[1] المعهد الوطني للإحصاء ، تونس ، 2023 ، تم الدخول 7 ماي 2024

المبحث الثاني :أثر الانفاق في المغرب.

تاثر الاقتصاد المغربي مثله مثل اقتصاد دول العالم الأخرى بزيادة النفقات العمومية و نذكر فيما يلي اهم ميزاته و جملة الإصلاحات الذي مر بها .

المطلب الأول: مميزات الاقتصاد المغربي.

منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين ظلت السمة الأساسية لاقتصاد المغرب هي الاستقرار الاقتصادي ونسب التضخم منخفضة وبوتيرة نسبة نمو متوسطة

يتميز الاقتصاد المغربي بتواجد الاستثمار الحكومي بقوة كما ان السياسة الاقتصادية موجهة من طرف الحكومة ويصنف الاقتصاد المغربي في المرتبة الخامسة افريقيا بعد كل من مصر نيجيريا الجزائر وجنوب افريقيا بناتج محلي يقدر ب 104مليار دولار أي بمعدل* 3108دولار للفرد*

وتتمثل نقاط قوة الاقتصاد المغربي في غنى البلاد بالموارد الطبيعية و الفلاحية إضافة الى جاذبيتها السياحية كما استفاد المغرب أيضا من موقعه الجغرافي الذي جعله قريبا من الأسواق الأوروبية .ايضا في العقدين الأخيرين وبفضل الإصلاحات السياسية و المؤسساتية عرف الاقتصاد المغربي انفتاحا على مجموعة من المدن الإنتاجية العالية كالالكترونيك الكيمياء صناعة السيارات و صناعة الطيران .حيث شكل هذه القطاعات في سنة 2013خمس 21%من الصادرات المغربية [1]رغم ذلك لا يزال يعاني الاقتصاد المغربي من عدة عقبات هيكلية أبرزها ثقل الأعباء الطاقوية و المديونية العمومية 63.5%الى الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013 . وارتباط بعض القطاعات لتقلبات ظرفية مناخية او خارجية كالفلاحة والسياحة و الفوسفات إضافة الى تناقص إنتاجية وتنافسية بعض القطاعات وأيضا استمرار وجود مشاكل هيكلية عميقة كالاختلافات الاجتماعية و الجهوية وانتشار الفقر والبطالة .[2]

أما قطاع التجارة الخارجية فتشكل الواردات حوالي ضعف الصادرات وتشمل هذه الأخيرة في معظمها المنتجات المصنعة والمعادن والمنتجات الزراعية وقد عرفت الصادرات سنة 2003 انخفاضا بنسبة3.6%غير انها تبقى مرتكزة على المنتجات التي تلاقي منافسة شديدة كالملابس الجاهزة .

أما في المقابل بقيت صادرات الفوسفات ومشتقاته ثابتة إذ بلغت 15%من مجموع الصادرات عام 2003 مقابل 14.8%سنة2002وتتكون الواردات أساسا من المواد الطاقية ومواد التجهيز و المواد الاستهلاكية وقد عرفت الواردات سنة 2003 ارتفاعا قدرب 4%بسبب استيراد موادالتجهيز و المواد الاستهلاكية وبالمقابل شهدت واردات المغرب نسب المواد الغذائية إنحفاضا نتيجة تراجع التزويد بالحبوب لاسيما القمح والشعير وكذا السكر

[1] **التقرير السنوي للتجارة الخارجية**، مكتب الصرف

[2] **دراسة اقتصادية لمخاطر الدول –جذاذة المغرب** ، 2024/05/10، 19:45

أما معدل التضخم كان يقدر ب9.4%في سنة1980 متذبذبا خلال فترة الثمانينيات مع أقصى قيمة له هي 12.49 سنة 1981 ويصبح سنة 1990 يقدر ب 6.78%ثم يبلغ اقصى قيمة له سنة 1991 والتي تقدر ب 7.98%ثم ينخفض الى ان يصل الى 0.68 سنة 1999 ومع بداية سنة 2000سجل معدل التضخم قيمة1.98% بقي مستقرا ولم يتعد قيمة 3.70%سنة 2008 وفي سنة 2013بلغ قيمة 1.88%

إن الانخفاض المسجل في معدل التضخم راجع الى التغيرات الحاصلة في السياسة المالية والنقدية المطبقة خلال التسعينات[1] .اضافة الى ذلك فان سياسة الإصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية التي طبقتها المغرب والتي مكنتها من خفض معدل التضخم 9.40%في سنة1980 ثم 1.88 سنة 2013.

أما عن تطور معدل البطالة في المغرب كان سنة 1991 يقدر ب 12.50 وبلغ اقصى قيمة له نهاية سنوات التسعينات وهي 13.89% سنة 1999لينخفض ويستمر في ذلك مع بعض التذبذبات خلال سنوات الالفية مع ادنى قيمة له هي 8.89%سنة2011ويبلغ سنة 2013 قيمة 9.19%، إذ سوق العمل في المغرب يشهد منذ فترة تحولا جديدا فمن أصل 225 تخصصا مهنيا تبقى 114 تخصصا فقط وفق آخر مراجعات متطلبات السوق ويتركز اغلبها في مجالات صناعة السيارات و الالكترونيات والسياحة الفندقية والصناعات التقليدية، كما أن البطالة في المغرب ترجع الى عجز القطاع العام عن استيعاب الايدي العاملة الجديدة بالمغرب وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير البديل للدور الذي كان يلعبه هذا القطاع بالإضافة الى ضعف معدل النمو في القطاع الزراعي بسبب التغيرات المناخية فضلا عن عدم كفاية الاستثمارات التي يتم ضخها في شرايين الاقتصاد لاستيعاب الايدي العاملة.[2]

كما أن أبرز نتائج تاكل تنافسية الاقتصاد المغربي هناك ضعف الاستثمارات الأجنبية حيث نجد في هذا الصدد ان حجم تدفقها المباشر غالبا ما يتسم بالانخفاض في سنة 2018 انخفظ هذا التدفق ب 8.6% الى 16.5 مليار درهم مقابل 18.07 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2011 هذه النتيجة تعزى بالأساس الى ارتفاع النفقات ب39.6% وتراجع المداخيل ب 2.2[3] بالمائة عموما ظلت الاستثمارات الاجنبة المباشرة راكدة ب 3 و 4 مليارات من الدولار منذ سنين عديدة مما يدل على ان حصتها من الناتج الإجمالي الداخلي انخفظت بدورها منذ2007 حيث انتقلت من 5.9 %الى 4.5% سنة 2010 ثم الى 4%سنة 2015 ولتنزل بشكل صاروخي سنة2019 الى 1.6 مليار دولار.[4]

---

[1] **هبة عبد المنعم**، مرجع سابق الذكر ، ص 15

[2] **موقع صندوق النقد الدولي** ، https://www.imf.org ، 2024/05/10 ، 20:00

[3] مكتب الصرف ، **نشرة المؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية** لشهر غشت 2018

[4] **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2019**

- **المطلب الثاني : الإصلاحات في المغرب**

يعتبر المغرب أول بلد في شمال افريقيا يطبق طبق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وقد عرفت الإصلاحات في المغرب فترات وهي [1]:

أ- فترة ما قبل الإصلاحات:

كان الاقتصاد ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، وهو اقتصاد غير نفطي تشكل له فاتورة النفط عبء كبيرا، موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية، ومن العوامل المؤثرة في ذلك، نموذج التنمية الذي جعل المغرب اقتصادا فلاحيا معدنيا يتجه نحو التصنيع ببطء شديد، مع ضعف الاستثمار العمومي، والتبذير متعدد الاشكال (التسييرالإداري) قام بوظيفة مضادة للنمو الذي وصل الى 2.5%خلال 1981-1983 وعرف طابعا متقلبا مع ميل واضح نحو الانخفاض وضعف القطاع الزراعي، و كذا الظروف المناخية المعاكسة و الطلب الداخلي الكبير .

ب- الفترة أثناء الإصلاحات :

المغرب هو أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983 واستطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، أما النتائج فكانت متأرجحة مع القليل من الإيجابيات، حيث بلغ النمو سنة 1983 0.6% ووصل الى 4%في المتوسط في تسعينات القرن العشرين .

قسم المغرب برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى أجزاء :الأول بدء سنة 1983. الثاني سنة 1985 .الثالث سنة 1987 .والهدف من هذا البرنامج هو محاولة إيجاد وضعية توازنية لميزان المدفوعات الجاري وهذا في ثلاثة مجالات هي :

-**المالية العمومية** : محاولة التخفيض في نفقات الدولة والرفع من العائدات.

- **المدفوعات الخارجية** : تحرير المبادلات والانقاص من معدل الصرف وثبات المديونية.

- **السياسة النقدية:** تخفيض السيولة وتدوير المدخرات

ج- فترة ما بعد الإصلاحات :ا

النمو المحقق انتقل من 1%الى 6.2%خلال الفترة من 1999 الى 2008 وقد عاد المغرب الى صيغة العمل بالتخطيط (خطة خماسية)لتحسي الاقتصاد وانعاش النمو. رد البنك الدولي على الخطة باستراتيجية للوصول الى معدل نمو 6%تمتد الى سنة 2008.

---

[1] حاكمي بوحفص : **الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال الإفريقيا -دراسة مقارنة بين الجزائر -المغرب-تونس** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع ، ص ص 12 ، 13

المطلب الثالث : تطور الإنفاق الحكومي و النمو في المغرب

مر تطور معدل الإنفاق و النمو في المغرب بمرحلتين هما من سنة 2000 إلى سنة 2013 و المرحلة الثانية من سنة 2014 إلى 2021 سنستعرضها فيما يلي :

- **2000 –2013** : إن الاقتصاد المغربي هو إقتصاد خدماتي حيث تمثل القيمة المضافة الخدماتية 54.9 % من الناتج الإجمالي لسنة 2013 أما القطاع الفلاحي و رغم تشغيله ل 40 % من الفئة النشيطة إلا أنه لا يساهم إلا ب 16%من الناتج المحلي الإجمالي و تشكل الحبوب و الخضر و الفواكه و منتجات الصيد البحري أهم المساهمين الأوليين، أما القطاع الثانوي الصناعة الإستخراجية بإستثناء تكرير النفط و المنتجات الطاقوية الأخرى الكهرباء الماء البناء الأشغال العمومية فتساهم ب 28.5 من الناتج بفضل الإستخراج المنجمي و الصناعة و الأشغال العمومية .[1]

خلال فترة 2000 و 2013 إرتفعت الثروة الإجمالية للمغرب بوتيرة سنوية قدرها 5.7 % بالأسعار الجارية بحيث إنتقلت من 5904 مليار درهم إلى 12833 مليار و بأسعار ثابتة لسنة 2007، إرتفعت بنسبة 4 % سنويا ،[2]و يضم تحليل بنية هذه الثروة بالأسعار الثابتة أنها أقرب إلى بنية الثروة في البلدان المتقدمة مع غلبة الرأس المال غير المادي الذي بلغت حصته بين سنتي 2000 – 2013 نسبة 81.9 في المتوسط .

تشير نتائج بعض الدراسات الدولية[3] إلى أن هذا المجال هو الذي مزال يزخر بإمكانات هائلة لم يتم إستغلالها بعد، فعلى سبيل المثال يؤدي تحقيق تحسن في مؤشر متوسط عدد سنوات التمدرس بمقدار سنتين و يجدر التأكيد في هذا الصدد على أن إشكالية التعليم لا ترتبط بنقص في الموارد أو غياب الإرادة، فنسبة نفقات التعليم إلى الناتج الداخلي الإجمالي في المغرب تعد من بين أعلى معدلات في العالم بمتوسط يفوق 5 % بين سنتي 2000 و 2013 بل أن المشكلة تكمن في نجاعة إستخدام الموارد التي ترتبط بفعاليات الإصلاحات في هذا القطاع .

مكنت الإستثمارات الكبرى التي أنجزتها المغرب من التنمية الاقتصادية ففي السنوات الأخيرة حازت على بيانات تحتية إقتصادية و إجتماعية هامة ينعكس أثرها في تطور مخزون رأس المال المنتج و قد تزايد هذا الأخير بنسبة 136.2 أو 6.3 % بين عامي 2000 و 2013 و إرتفعت حصته في الثروة الإجمالية من 20 إلى 26 % و فيما يخص الموارد الطبيعية، تضاعفت قيمة الثروة الفلاحية بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000 إلى 2013 و تضاعفت الموارد السمكية سبع مرات تقريبا، وتزايدت الثروة الفوسفاطية بأكثر

[1] وزارة الاقتصاد و المالية المغربية ، **المندوبية السامية للتخطيط** ، نوفمبر 2016

[2] بنك المغرب ، **تطور الثروة الإجمالية للمغرب** ، يوليو 2015 ، ص 4

[3] اللجنة الخاص بالنموذج التنموي ، **النموذج التنموي الجديد** ، –التقرير العام – ابريل 2012 ، ص 72

من 10 أضعاف و زادت حصة رأس المال الطبيعي على العموم من 6 % في سنة 2000 إلى 8.4 % في سنة 2013 .

أما على الصعيد الخارجي تبين المعطيات الخاصة بمخزون الأصول و الخصوم التي تقدم معلومات عن الهشاشة الخارجية للبلد أن حصة كل فرد من الإلتزامات الصافية تجاه بقية دول العالم في سنة 2013 قاربت 17 ألف درهم بالأسعار الجارية و يتفاقم هذا المبلغ من سنة لأخرى بوتيرة مطردة إذ تضاعف بمقدار 2.8 مرات منذ سنة 2000.

- **2014 – 2022** : في إطار المواءمة الضرورية بين النمو بإعتباره مفهوما كميا، قابلا للقياس و التنمية بوصفها مفهوما كميا قابلا للمعايرة، كمواءمة من مواءمات أي نموذج تنموي، يبدو أن تحسين نسبة النمو بالإضافة إلى تعزيز الدينامية الاقتصادية، من شأنه الرفع من وتيرة إشتغال السيرورة التنموية ككل، عبر خلق الثروة و إحداث فرص الشغل فضلا عن الحفاظ على مناصب الشغل القائمة و بالتالي محاربة الفقر و الإقصاء الاجتماعي، و ذالك من المنظور أن تحقيق نمو إقتصادي مضطرد، توزع نتائجه بشكل أفضل.

في إطار هذا فقد إستمر الأداء الاقتصادي في وضعية إرتباك حيث تباطئت نسبته خلال السنوات الأخيرة إذ وحسب الأرقام الأرقام الصادرة عن وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة تم الإنتقال من نسبة 4.2 % كمعدل سنوي إبان فترة 2009 – 2013 إلى نسبة 3.1 % كمعدل سنوي خلال فترة 2014 – 2018.

يعزى هذا التأرجح بالدرجة الأولى إلى هشاشة الاقتصاد المغربي و الناجمة عن التقلبات المناخية، و بالفعل فقد ظل الاقتصاد البلاد شديد الإرتباط بمنجزات قطاعها الفلاحي على مدى العقود الأخيرة، و من ثم فقد مثل هذا القطاع نسبة 13 % إلى 23 % من الناتج الداخلي الخام .

ظل المغرب يحقق نسب نمو متوسطة تبلغ في أقصى الحالات 4.5 % سنويا و هو ما كان له أثر جيد على مستوى خلق فرص الشغل، إضافة إنتهاج سياسة تعتمد على الإستهلاك المحلي و الإستثمار العمومي الكبير و هو النهج الذي تتولد عنه إنتاجية تظل في غالب الأحيان غير ثابتة على الإطلاق .

بصفة عامة و منذ دخل المغرب نادي الدول ال 100 الأفضل على مستوى ممارسة الأعمال عالميا سنة 2012 لم يتجاوز معدل النمو 5 % أي سنة ليعرف بعد ذالك ترنحات قوية إذ سجل أعلى المعدلات سنتي 2013 – 2015، كما بلغ 4.5 % فقط و سجل في سنوات أخرى معدلات محتشمة حوالي 1.06 % سنة 2016 و حوالي 3 % سنوات 2014 – 2018 حسب أرقام البنك الدولي .

مجمل القول إن الضعف البنيوي للنمو الاقتصادي بالمغرب يرجع أساسا لضعف الناتج الداخلي الخام الغير الفلاحي و ضعف الإستثمارات الخاصة و كذا العمومية، و إلى النقص الحاصل في الميكانيزمات التمويل الاقتصادي و محدودية القدرة التنافسية للإقتصاد و الوطني و ضعف نجاعة السياسات الضريبية و النقدية .
و من جهة أخرى و من أجل بلوغ مستويات معينة من التوازن المالي ما فتئت السلطات المغربية تهدف في سياستها المالية إلى الحد تدريجيا من العجز في الميزانية ليبلغ 3 % من الناتتج المحلي الخام، و منذ سنة 2013 تعمل على ضبط أوضاع المالية إطاعة لتوجيهات صندوق النقد الدولي الذي يشير إلى أن تعزيز المالية العامة ينبغي أن يأتي أساسا من خفض الإنفاق، لأن نسبة عائدات الضرائب / الناتج المحلي الخام تعد من بين أعلى المعدلات في المنطقة، هذه المؤسسة توصي بأن لا تتجاوز كتلة الأجور 11 % من الناتج الداخلي الخام.

ما فتئت السياسة المالية بالمغرب تؤكد على طابع الترنح اللاصق بها و هذا الأمر الذي يبرز بشكل ملموس خلال فترات الصدمات كما هو الشأن بالنسبة لجائحة الكورونا التي هزت أساسا الاقتصاد العالمي قبل أن تخل بتوازن الاقتصاد الوطني، إذ نجد أن وباء فيروس كوفيد 19 قد فتك بمختلف القطاعات داخل الدولة و تسبب في صدمة إقتصادية حقيقية، وهو ما ألزم على مدبري الشأن العام إتخاذ مجموعة من التدابير الجزئية و الآنية و ذالك عبر سياسة مالية ظرفية و إستباقية من أجل تحفيز و النهوض بالإقتصاد الوطني.

من منطلق ذلك فهذا الوباء الفتاك إستوجب تغيير منحى السياسة المالية للدولة و حتم عليها توجهات معنية و أولويات محددة من حيث التركيز على القطاعات الأساسية التالية : قطاع الصحة و التعليم و البحث العلمي ، زيادة عن إختلال التوازنات المالية بسبب الأزمات الناشئة كما وقع مع جائحة كورونا التي حتمت على صناع القرار المالي تعديل قانون قانون المالية لسنة 2020 هناك صور أخرى عمقت من حجم مستويات الترنح الذي ما فتئ يمس السياسات المالية المتلاحقة بالمغرب، و منها خصوصا :

أ. إستمرار العجز في الميزانية العامة للدولة وارتفاع معدلاته بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، و بالتالي اللجوء المفرط إلى الإقتراض مع ما يستوجبه من خدمة الدين على شكل فوائد و أقساط.
ب. عدم قدرة النفقات العامة سواءا منها نفقات التسيير أو نفقات الإستثمار على تلبية المتطلبات الاجتماعية للمواطنين و توسيع القدرة الإنتاجية و أصول الإنتاج المختلفة، بالنظر إلى التركيز في الإنفاق الإستثماري على إنجاز المشروعات الكبرى الخاصة أساسا بالبنيات التحتية و عدم إيلاء المزيد من الاهتمام بقطاعات الإنتاج السلعي كالفلاحة و الصناعة و الطاقة مثلا ،إذ سجلت وضعية التحملات و موارد الخزينة شهر مارس 2021 عجزا في الميزانية بقيمة 7.3 ملايير درهم مقابل 6.2 مليارردرهم مع نهاية مارس 2020 كما أنه سنة 2022 تم التوقع من منظور تقرير بنك المغرب

الصادر في مارس 2022 تفاقم العجز إلى 5.5 % من الناتج الداخلي الإجمالي مع تراجع عجز الميزانية و حسب توقعات نفس التقرير ليبلغ نسبة 5.9 % خلال سنة 2023 .

عموما لتجاوز مختلف ترنحات سياسة الميزانية بالمغرب يلح التقرير العام حول النموذج التنموي على ضرورة الإستخدام الأمثل لنفقات الميزانية العامة للدولة من خلال أدوات تدبير جديدة تجعل المالية العامة أداة فعالة في خدمة التنمية الوطنية و ذالك من خلال إتخاذ ثلاث إجراءات أساسية :

أ. الإستغلال الكامل للإمكانيات التي يمنحها القانون التنظيمي لقانون المالية قصد إرساء تدبير مرتكز على النتائج لاسيما من خلال وضع ميزانية تعتمد منطق حسن الأداء .

ب. تعزيز البرمجة المتعددة السنوات المالية من خلال إعتماد قوانين لبرمجة الميزانيات .

ت. وضع آلية دورية للمراجعة العامة للنفقات العامة بهدف الإستخدام الأمثل لهذه النفقات، عبر تقليص النفقات غير ذات أولوية الأمر الذي سيسمح بتوسيع الحيز المالي قصد تمويل الأولويات النموذج التنموي الجديد .

المبحث الثالث :أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

عرفت الجزائر سنوات التسعينات القرن العشرين 20 أوضاعا أمنية صعبة، بكامل الجوانب الإجتماعية والصحية، وكذا الإقتصادية التي أدت إلى إنخفاظ اسعار البترول سنة 1986 وما صاحبها من حالة ايقاف المدفوعات، ولجوء الجزائر إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، إلى غاية نهاية التسعينات، حيث عاد الإستقرار الأمني ممّا أدى بدوره إلى ارتفاع في أسعار البترول، هذا ما زاد من مداخيل الدولة، وفي ظل هذا التحسّن، سعت الحكومة الجزائرية إلى وضع سياسات التوسعة في الإنفاق.

I. المطلب الأوّل:تطور النفقات العامة في الجزائر خلال 2000- 2023:

قسمت الحكومة الإنفاق العام في الجزائر إلى عدّة برامج، وفق فترات زمنية مناسبة وكان هذا التقسيم كالتالي:

- **الفـــــــــرع الأوّل: برامج الإنفاق العام في جزائر 2001-2004:**

وهذا البرنامج عرف بمخطّط الأنعاش الإقتصادي 2001-2004الذي أُقرّ في أفريل من سنة 2001بغلاف مالي قدره(525) مليار دج، أي مايعادل (7) مليار دولار، وهي مخصّصات مالية مقسمة على فترات زمنية متفاوتة النسب من 2001-2004، وقد وجّهت المخصصات المالية أساسا لدعم المؤسسات والنشاطات الفلاحيةو الانتاجية، وجاءت أيضا لدعم التنمية المحلية والموارد البشرية، وإعطاء دفعة قوية للهياكل القاعديّة، وتقوية الخدمات العمومية، خاصة في المجالات الحيوية كالري والنقل والسكن، وكذا تحسين المستوى المعيشي للسكان.

- **الفرع الثاني :برامج دعم النمو 2005-2009:**

خصص هذا البرنامج حوالي 42027 مليار دج[1]، وقد جاء هذا الأخير نتيجة لتراكم إحتياطي الصرف الذي خلّفه الارتفاع المتواصل لأسعار البترول بداية الألفية الثالثة.

- **الهدف من برنامج دعم النمو:**
- السعي إلى ربط المناطق الجنوبية بنظيرتها الشمالية،بتخصيص أغلفة مالية مهمة.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان من حيث الصحة، التعليم والسكن.
- تطوير تكنولوجيا الإتصال.
- تحسين المرافق العامة والمنشآت القاعدية.
- دعم التنمية الإقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] – تومي عبد الرحمن، **الاصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية ، الجزائر، دط، دت، ص: 245.

- توسيع شبكةالطرقات لتسهيل النقل.

- **الفرع الثالث:برنامج التنمية الخماسي 2010/ 2014:**

أطلق هذا البرنامج من طرف الحكومة الجزائرية برئاسة عبد العزيز بوتفليقة،حيث خصص له غلافا ماليا ضخما،مايقارب (17500) مليار دج، وقد تضمن عدد هائل من المشاريع في البنية التحتية، والصحة والتعليم والسكن.

قد كان تحدّيا كبيرا حشدُ ذلك المبلغ الضخم دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع الهائلة، وكذا مدى انسجام ذلك البرنامج مع متطلبات النمو الإقتصادي والإجتماعي للجزائر وذلك لـ:

1) يستلزم برامج الاستثمارات العمومية للفترة مابين 2010– 2014من النفقات **42121 مليار دج**، أو ما يعادل **286** مليار دولار ويشمل شقين اثنين هما:

أ) استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، مايعادل 130 مليار دولار.

ب) انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ11534 مليار دج أي مايعادل 156مليار دولار.

2) **أهداف البرنامج الخماسي للتنمية:**

1. يخصص هذا البرنامج اكثر من 50% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره،التكفل الطبي بالسكان و التزويد بالمياد والموارد الطاقوية، كما تم الإهتمام بالشؤون الدينية، التضامن الوطني، وأيضا لابقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال والمجاهدين.
2. خصص برنامج النمو الإقتصادي ما يقارب،40% من مواردها لمواصلت تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمةالعمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الريفية والفلاحية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتخصيص ما يزيد 1500مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية خصصت الدولة أكثر من 1000مليار دج، من القروض البنكية الميسرة، لانجاز محطات توليد الكهرباء، تطوير الصناعة البيتروكيماوية، وتحديث للمؤسسات العمومية.
3. على صعيد آخر خصص البرنامج مبلغ 250 ميارد‌ج لتطوير اقتصاد المعرفة، و خصصت الجزائر 350 مليار دج لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات، ومراكز التكوين المهني، وانشاء المؤسسات الصغيرة، دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية وفي المرافق العامة[1].

[1] –زرواط فاطمة ، مناد محمد، **تطور النفقات العامة في الجزائر واثرها على النمو الإقتصادي للفترة(1999_2014)**،مجلة المالية والأسواق، الجزائر ، ص:23،22.

4. الفرع الرابع: توطيد النّمو الإقتصادي 2015-2019: يعتبر هذا البرنامج الآلية الجديدة للبرنامج الخماسي 2015_2019 ويقوم هذا الأخير بخلق نوع من التوازن الجهوي للتنمية، وهو عنصر مهم في تمويل المخطّطات البلدية للتنمية (pcd)، غير أن مشاريعه الضخمة والتخصيصات المالية الممنوحة لسنة 2015، تعتبر أقل مقارنة بالبرامج المعبّر عنها في المخطّطات الخماسية السابقة[1].

- **الفرع الخامس: النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016_ 2030:**

المعلن عنه من طرف الحكومة الجزائرية، وقد رصدت له مبالغ معتبرة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وفي مايلي نستعرض النفقات من (2001 إلى 2023) في الجدول التالي:

- **الجدول رقم: 1(-2) المتغيّرات للنفقات العامة في الجزائر من 2001 إلى غاية2023.(اعداد الطالبتين بتطبيق جدول اكسال)**

سنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
2001	1321.1	2009	4246.3	2017	7282
2002	1550.6	2010	4466.6	2018	7732.0
2003	1752.8	2011	5856.6	2019	7741.3
2004	1891.8	2012	7058.1	2020	6902.8
2005	2052	2013	6024.1	2021	8642.7
2006	2453	2014	6975.7	2022	9858.4
2007	3108.5	2015	7656.3	2023	7901.9
2008	4191	2016	7297.1		

[1] -**مجلة الدرسات المالية والمحاسبة**، العدد8، 2017،ص: 649-663.

➢ **الشكل رقم:(1-2):المنحنى البياني لمتغيرات النفقات العامة في الجزائر من 2001 إلى غاية2023.**
(اعداد الطالبتين بتطبيق جدول اكسال)

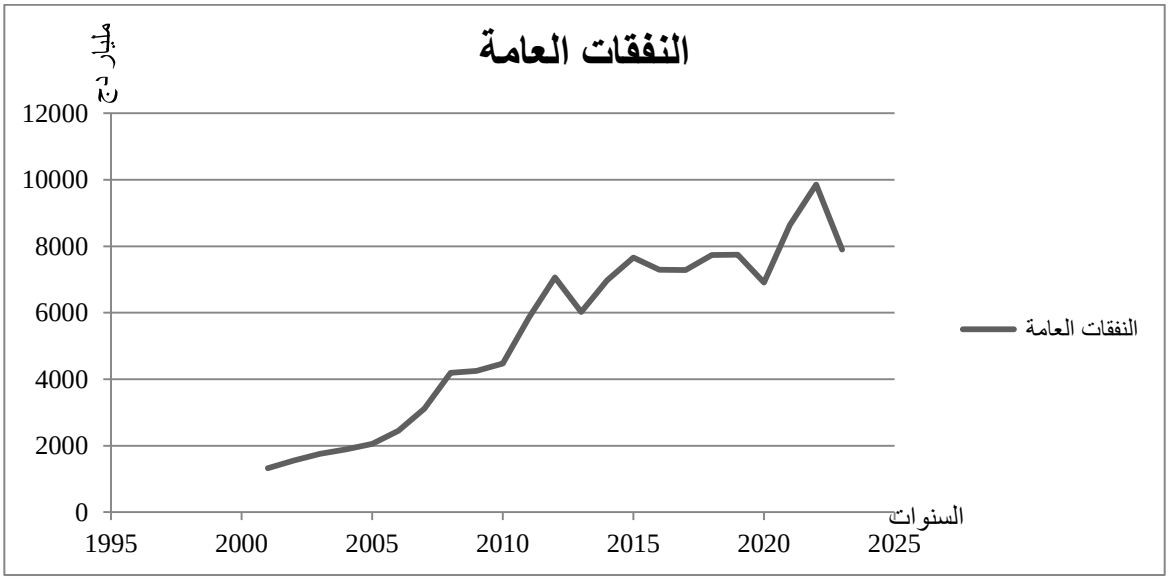

➢ **تحليل بيانات جدول تطور النفقات من 2001 إلى غاية2023:** من خلال البيانات المقدّمة سابقا نستطيع تقسيم هذه المدة إلى فترات متباينة:

1. **الفترة الأولى 2001_2009:** نلاحظ أن المرحلة الممتدّة من 2001-2009 شهدت ارتفاعا كبيرا في الإنفاق الحكومي العام وهذا لتنفغيذ برامجها الداعمة للنمو الإقتصادي.
2. **الفترة الثانية 2010_2012:** شهدت الجزائر بحبوحة مالية خلال فترة 2010 -2012ومرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في سعار البترول مما أدى بالجزائر إلى كسب مكانة في الصندوق النقد الدولي، وقد سدّدت الجزائر كل الديون المتراكمة لدى الصندوق، واستمرّت النفقات حتى سنة 2015، رغم الأزمة في أسعار البترول
3. **الفترة الثالثة 2016_ 2017:**أما فيما يخص فترة 2016 -2017 انخفضت النفقات العامة بسبب السياسة التقشّفية، التي انتهجتها الحكومةآنذاك، والتركيز على المشاريع المهمة وعدم فتح المشاريع الجديدة الضخمة،ومراقبة عمليتي التصدير والاستراد وحركةالعملة الصعبة.

4. **الفترة الرابعة 2018_ 2020:** شهدت الجزائر ارتفاعا طفيفا سنتي2018–2019، و ذلك في محاولة محتشمة في تثبيت رؤوس الأموال وردّها إلى البلاد،و توقيف المشاريع الزائفة التي أنهكت الاقتصاد بلا مقابل، إلى غاية2020عادة لتنخفظ انخفاظا كبيرا نتيجة أزمة كورونا و تداعياتها الاقتصادية وغلق الأسواق والطرق التجارية والملاحة العالمية.
5. **الفترة الخامسة 2021_2023:** أما سنتي 2021–2022، فقد سعت الحكومة إلى تدارك وزيادة النفقات العامة، إلى غاية (2023)التي شهدت تناقصا كبيرا.

II. المطلب الثاني : تأثير الانفاق على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري كالدور (kaldor) .

منذ التسعينات سعت الجزائر في اصلاحات إقتصادية حيث كان لها انعكاسات كثيرة ،ونتيجة البحبوحة المالية مع بداية ،(2001)، أدت لإصلاحات إلى غاية(2019)، من أجل بعث حركة الإستثمار والنمو وفي مايلي نرى إذا ماكانت هذه الإصلاحات حقّقت أهدافا كبرى للسياسة الإقتصادية ،و مثوليتها لشكل مربع كالدور

- **الفرع الأول :تعريف مربع كالدور(kaldor) :**

المربع السحري لكالدور هو مربع اقتصادي من تصميم الاقتصادي الانجليزي نيكولاس كادور، ويقصد به تحقيق الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية ،وتسمى بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية، والمتمثلة بالتوظيف الكامل ،النمو الاقتصادي ،استقرار السعر والتوازن الخارجي، وقد لاحظ كالدور أن أحد هذه الأهداف الأربعة سيكون دائما غير متوافق مع الأهداف الأخرى، فلا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والنمو الإقتصادي، مع استقرار السعر، كما لا يمكن تحقيق استقرار السعر مع التوازن الخارجي في وقت واحد.[1]

نظرا لصعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف، فنتيجة العارض التعارض موجودة بينها، فقد قام كالدور سنة 1966، باقتراح قانون يعرف بقانون كالدور الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد و المعدّلات الثلاث الأخرى الباقية وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي[2]:

- النمو في الناتج الداخلي (PIB) 5 % إلى7%سنويا.
- معدل التضخم معدوما أي 00.0 % سنويا
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية (PIB) % معدوما أو موجبا

تبعا لخصائص المربع السحري يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا بربط المحاور المكونة له مع بعضها بعض،فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا وكان هناك اسقرار عام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفظة إضافة كون رصيد الميزان المدفوعات الخارجي موجب ،فان واجهة المربع مهمة جدا، وتوحي بالأمثلية وتين مدى فعالية السياسة المتبعة من طرف السلطات، ونجد في رؤوس المحاور المربع السحري وظعية أمثلية التالية:- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5 % إلى7%.

- قيمة الصادرات والواردات عل الناتج المحلي(PIB) تساوي 2%.

---

[1] – مجلة جامعة، **المجلد 22العدد2019،1(العلوم الانسانية والاجتماعية)**، ص: 335، 357.

[2] – البنك المركزي المصري، **المعهد المصري العربي، مفاهيم مالية، العدد02**، مصر، 2004،ص: 1، 5.

- معدل البطالة يساوي 4 % إلى5%.
- معدل التضخم يساوي 2 % إلى3%.

ومن ثم الوصل بين القمم الأربعة يشكل المربع السحري كادور حيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقصادية على امتداد سنوات من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته

➢ **الشكل رقم(2-2):النموذج المثالي لمربع كالدور الاقتصادي مع مؤشرات الاستقرار الكلي:**

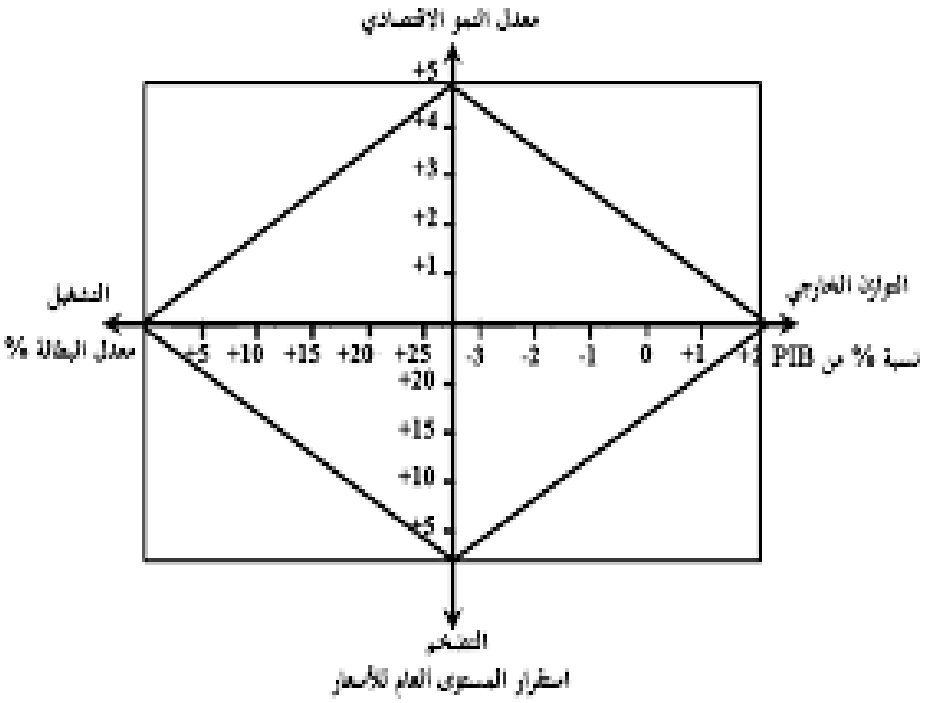

- **الفرع الثاني: تحليل أثر الإنعاش الاقتصادي بالجزائر من خلال مربع كالدور:**

كما سبق وأن تطرقنا في الجزء النظري السابق على الأهداف الاقتصادية لمربع كالدور، فيما يلي نقوم بتحليل الجداول التي تحمل بيانات لمؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري خلال فترات رباعية من 2001 إلى 2023 ونستقرء نتائجها والتطور الحاصل في اقتصاد الجزائر من خلال معدلا النمو وقيم البطالة ومعدلات التضخم وقيم ميزان المدفوعات ومعدل الاسعار.

➢ **الجدول رقم:(2- 2):القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر الفترة 2001-2004: (من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال)**

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المتوسط
معدل النمو	2.6	4.7	6.9	5.2	19.4	4.85
معدل البطالة	27.3	27.7	23.7	17.7	96.4	24.1
م/المدفوعات	9.16	3.66	7.47	9.25	29.54	7.38
معدل التضخم	4.23	1.42	4.27	3.96	13.88	3.47

❖ **الشكل رقم: (3-2): تطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2001- 2004 (من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال):**

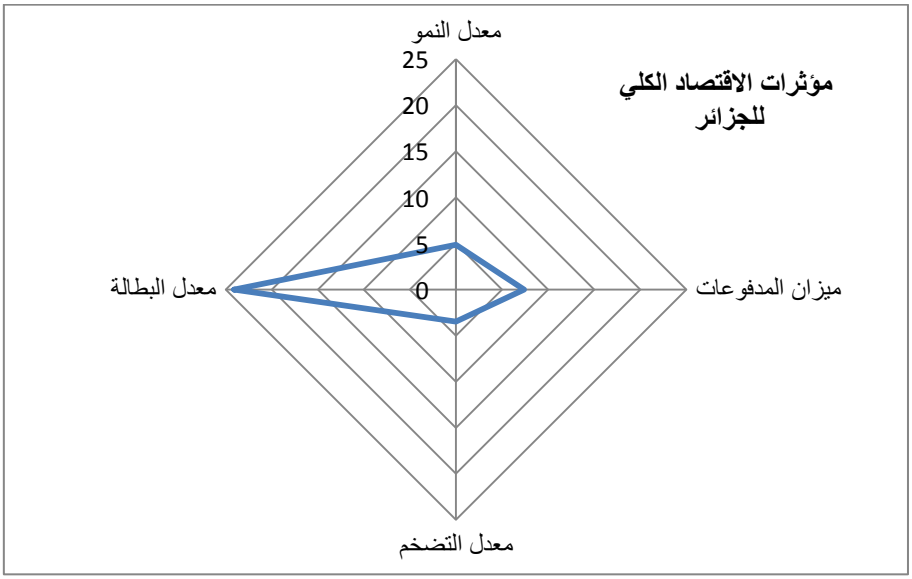

➢ **تحليل بيانات التمثيل في مربع كالدور ،لمؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر خلال2004/2001:**

نلاحظ ن خلال شكل المربع كالدور للفرة الممتدة من 2004/2001 عرفت حسنا لابأس به في رصيد كيزان المدفوعات حيث وصل إلى7.38% في متوسطه، وهذا من خلال اتساع المربع من الجهة اليمنى، نتيجة لإرتفاع سعر المحروقات آنذاك، والذي وصل حينها سعر البرميل إلى 38,7 دولار، وذلك سياسة الانعاش

الاقتصاي التي انتهجتها الحكومة من خلال التوسع في الاستثمارات العمومية مما أدى إل امتصاص كبير للبطالة التي قدرت سنة 2001بـ 27.3 % وانخفضت إلى 17,7% سنة 2004، وبالتالي ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي من 2.6 % سنة 2001 إلى 5,2 %سنة 2004.

➢ **الجدول رقم (3-2):القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر الفترة 2005إلى 2009(من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال):**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط
معدل النمو	5.1	3.6	4.8	2.4	2.1	18	3.6
معدل البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	62.9	12.58
م/ المدفوعات	16.94	17.74	29.55	36.99	3.86	105.08	21.01
معدل التضخم	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	17.95	3.95

➢ **الشكل رقم:(4-2) تطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2005-2009(من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال):**

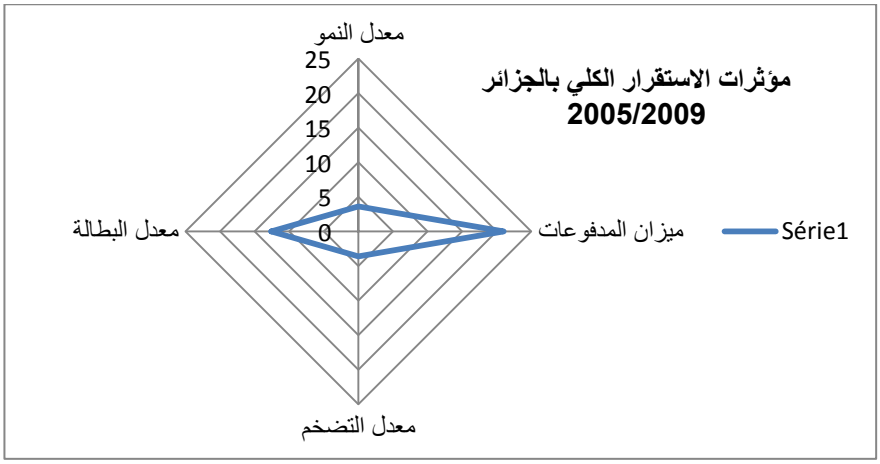

➢ **تحليل بيانات التمثيل في مربع كالدور، لمؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر خلال2005-2009:**

نلاحظ أن شكل مربع كالدور ازداد توسعا من الجهة اليمنى، وهذا معناه أنه يقتر من المثولية مربع كالدور، وهذا يعني أن هناك زيادة في النمو الاقتصادي خلال برنامج دعم النمو 2005-2009.

نلاحظ اتساع المربع من الجهة اليسرى بانخفاض معدل البطالة من 15.3% 2005 إلى 10.2% 2009 كان سبب هذا هو سياسة دعم الاقتصاد الذي أولت له الحكومة اهتماما كبيرا من خلال زيادة الانفاق

العام في شكل مشاريع كبيرة خلقت مناصب عمل كثيرة، وحفزت لإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، كما نلاحظ تراجع كبير في رصيد ميزان المدفوعات حيث بلغ 16.94 % سنة 2005 وانخفض إلى 3.86% سنة 2009 وقد انعكس هذا على معدل النمو حيث انخفض إلى 2.1% سنة 2009 بعدما كان 5,1% سنة 2005.

➢ **الجدول رقم :(4-2):القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر الفترة 2010إلى 2014(من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال):**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	المتوسط
معدل النمو	2.1	2.8	2.3	2.8	2.4	12.4	2.48
م/البطالة	10	10	11	9.8	10.8	51.6	10.32
م/المدفوعات	15.33	20.06	12.06	0.13	5.94-	41.64	8.32
م/التضخم	3.91	4.52	8.89	3.3	2.9	23.52	4.70

➢ **الشكل رقم:(5-2):تطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2010-2014(من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال):**

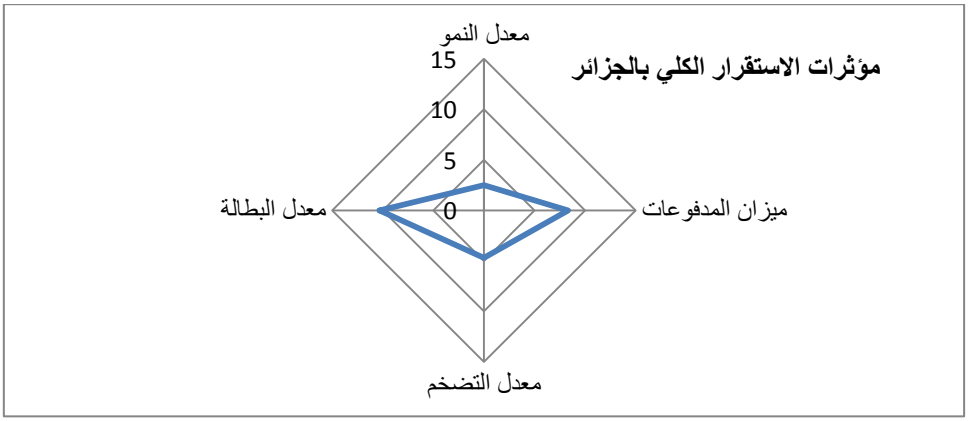

➢ **تحليل بيانات التمثيل في مربع كالدور ،لمؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر خلال2010-2014:**

من خلال ملاحظة مربع كالدور نجد أن الجهة اليسرى ازدادت توسعا، وذلك يرجع إلى تراجع نسب البطالة، خلال هذا البرنامج وقد بلغ في متوسطه 10.32% والذي كان قبل ذلك قد بلغ 12.58% خلال البرنامج السابق، حيث سعت الحكومة للحد من البطالة عن طريق المشاريع العمومية واشغال البناء والفلاحة

التي تحتاج اليد العاملة،، وبالمقابل نجد انخفاظا في معدل النمو حيث بلغ متوسطه 2.48% كان نتيجة التراجع الكبير لأسعار المحروقات،و التي تعتمد عليها الحكومة بصفة شبه كلّية في الإقتصاد الوطني،كما لوحظ تحسن في ميزان المدفوعات حيث بلغ متوسط رصيدها خلال هذه الفترة 8.32%، كما أنه سجل ميزان المدفوعات لسنة 2014 عجزا قدّر بـ5.94% بسبب انخفاظ سعر البترول، وهذا الذي سبب نسبة تضخم مرتفعة خلال الفترة ما بين 2014/2010.

➢ **الجدول رقم(5-2): القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة2015-2019 (من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال):**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	المتوسط
معدل النمو	0.8	3.4	1.4	1.1	0.8	7.5	1.5
م/البطالة	11.3	11.6	12.1	12.8	11.4	59.2	11.84
م/المدفوعات	-27.54	-26.03	-21.04	-20.08	-20.83	-115.52	-23.10
م/التضخّم	4.7	6.4	4.8	3.8	2.0	21.7	4.34

➢ **الشكل رقم(06 -02): تطبيق مربع كالدور على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2015-2019(من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال):**

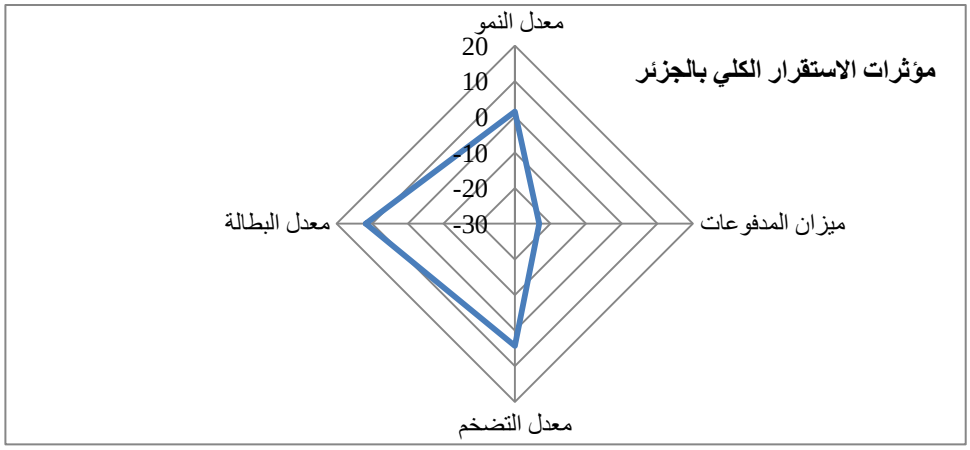

- **تحليل بيانات التمثيل في مربع كالدور ،لمؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر خلال2015_2019:**

من خلال ملاحضتنا لشكل المربع الاقتصادي كارولد نرى أن التراجع الاقتصادي في تراجع مستمر، وهذا بسبب تراجع أسعار البترول، ونلاحظ أن البطالة ذات معدل شبه مستقر، نظرا للتحفيزات الإدارية والضريبية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات التشغيل وتمويل الشباب، فيما يقابلها في معدل التضخم وخاصة سنة 2016.

من الملاحظ أن مربع كارولد منكمش من جهة اليمنى كثيرا ممايعني تراجع معدل ميزان المدفوعات، خاصة سنة 2015، بلغ 27.54%.

- **الجدول رقم : (06-02): القيم إحصائية لمؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة2020-2023 (من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال)**

السنوات	2020	2021	2022	2023	المجموع	المتوسط
معدل النمو	1.9	3.4	3.2	4.1	12.6	3.15
معدل البطالة	13	12.7	11.60	7.1	44.4	11.1
م/المدفوعات	-57	-2.48	-11.8	7.1	-40.58	10.1
م/ التضخّم	2.4	4.60	9.3	7.5	23.8	5.95

- **الشكل رقم:(07 -02):تطبيق مربع كالدورعلى مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر لفترة 2020-2023 (من اعداد الطابتين بتطبيق جدول اكسال) :**

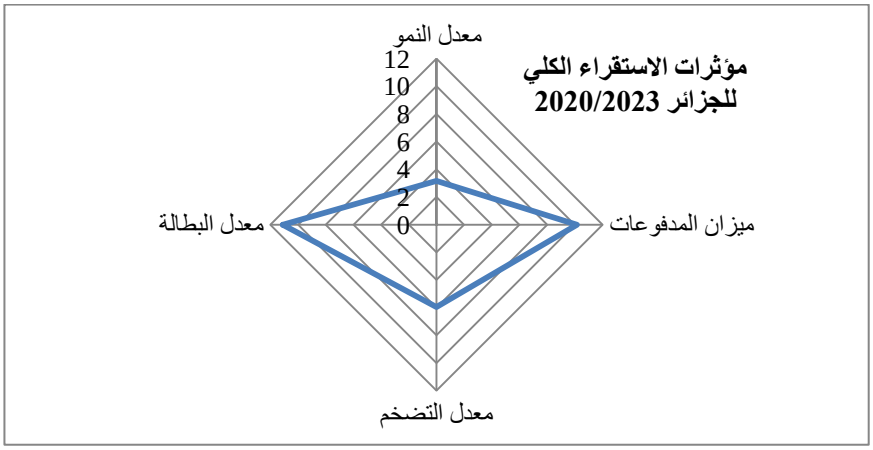

- **تحليل بيانات التمثيل في مربع كالدور، لمؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر خلال2020-2023.:**

يبين لنا شكل المربع الاقتصادي لكارولد، التزايد الطفيف في معدلات االنمو الاقتصادي، وثبات معدلات البطالة و تراجعها الطفيف أيضا وهذا راجع إلى محاولات الاصلاح التي سعت غليه الحكومة الحالية، وذلك بالعمل على تحرير المشاريع المعرقلة والملغات بسبب سوء التسيير والمحسوبية، والتي تلعب دورا البالغا في انعاش الاقتصاد الوطني، كما نشاهد التشغيل المباشر و التشجيع المؤسساتي البسيط والكبير،و مرافقت تطوراته، كما نجد عجزا فادحا في ميزان المدفوعات نظرا للطوارئ العالمية مثل أزمة كورنا التي أثرت على الاقتصاد العالمي والجزائري خاصة، باظطراب أسعار البترول ،وكذا تدني التجارة العالمية وأسهمها، مما أثر سلبا على مشروع إدخال رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج، وكذا زيادة الاسعار العالمية و نزول قيمة العملة المحلية مما سبب تضخما وانخفاضا في القدرة الشرائية العامة وهذا مايفسر نزول المربع وانحداره تجاه معامل التضخم .

خاتـــــــــــــــمة

خـــــــــــــاتـــــمة:

لقد ازدادت أهمية دراسة أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة و توسع سلطتها و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و ترجع أهمية النفقات العمومية الى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى اليها فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة و كيفية تمويلها .

فهم كافة الابعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي ، راجع الى النفقات العمومية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد و إعادة التوازن ، و قد تؤثر بشكل كبير على عمليات تكوين رأس المال و الإنتاج و الاستهلاك و الادخار هذا فضلا عما اثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية يتوقف الى حد كبير على قدرة الدولة على توزيع نفقاتها على مختلف القطاعات لكي تزيد من انتاجها و بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام ، مما يسمح بتنمية قدرة الدولة على تراكم رأس المال و دفع معدلات التنمية الى مستوى مقبول .

كما واجهت الدول محل الدراسة مشاكل تتعلق بالمبالغ المخصصة لبرامج الإنعاش التي لم تصل بعد الى الهدف الأسمى رغم انفاقها مبالغ ضخمة و خاصة أن الانفاق العام في هذه الدول يزداد بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات ، أي أن الحكومة تميل الى انفاق يفوق مداخيلها . و من هذا المنطلق

اختبار صحة الفرضيات :

بعد الدراسة التي قمنا بها تم التوصل الى نتائج اختبار صحة الفرضيات و سيتم عرضها كما يلي :

- ✓ **قبول الفرضية الأولى :** الانفاق العام يحفز و يؤثر على النمو الاقتصادي مباشرة اذا اعتبرنا أن النمو الاقتصادي يعبر عنه بالناتج المحلي إذن فالنفقات العامة تؤثر على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي لان النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا من هذا الطلب .
- ✓ **قبول الفرضية الثانية :** الانفاق العام يؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا في اقتصاد كل من الجزائر المغرب و تونس ، و هذا بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الانفاق .

نتائج البحث :

أ- **نتائج دراسة نظرية** و تتمثل فيما يلي :

- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي الى زيادة حجم الانفاق العمومي.
- تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية لدولة تستخدمها في تحقيق أهدافها مراعيتا عناصر و قواعد و اشكال صرفها .
- من أجل اشباع الحاجات العامة أو تحقيق الأهداف العامة ، لابد من الرفع من النشاط الاقتصادي ، وتعتبر النفقات العامة الوسيلة المثلى لهذا ، بحيث تقوم الدولة بإنفاقها حسب احتياجات كل قطاع .
- تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من أحد المميزات التي تتصف بها أغلب دول العالم ، و اذا كانت هذه الزيادة تختلف من دولة الى أخرى و تعود أسبابها الى الأسباب الحقيقية و أخرى ظاهرية.

- يؤثر الانفاق العام إيجابيا على النمو الاقتصادي بحيث يساهم في رفع الإنتاجية و بالتالي زيادة في الناتج الداخلي الخام .

ب-نتائج الدراسة التحليلية :

- أوضحت لنا الدراسة التحليلية لاقتصاد الدول المدروسة اهمال التنمية في قطاعات الإنتاج السلعي و على وجه الخصوص قطاعي الزراعة و الصناعة و اعتمادها على الاستيراد من ناحية و على المواد الريعية من ناحية أخرى ، و الذي أدى الى الاعتماد على مصادر تمويل تعتمد على الاقتراض من الخارج .
- عدم تنويع مصادر التمويل و الاعتماد على مصدر واحد مثلا في الجزائر تعتمد الحكومة في تمويل مشاريعها على مداخيل المحروقات أما نظيرتها تونس و المغرب على السياحة و الفلاحة
- ارتفاع الانفاق الحكومي مع بداية الإصلاح الاقتصادي للدول المدروسة حيث ارتفعت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 2000 ، مما أدى الى زيادة النفقات العامة في هذه الدول خاصة الجزائر التي حققت حجما كبيرا لانفاق الحكومي ، و ذلك نتيجة لأريحية المالية التي عرفتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط .
- يعتبر المربع السحري ل كالدور مجرد رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على أربع أهداف أساسية لسياسة الاقتصادية ، كلما زادت مساحة الرسم زاد الاستقرار الاقتصادي .
- عرف الانفاق العام تزايدا مستمرا و خاصة بعد سنة 2000 فقد تزايد بوتيرة اسرع ، لكن سرعان ما تراجعت نسبه خلال السنوات الأخيرة و هذا بسبب السياسات التقشفية التي اتبعتها الدولة ، كما راينا ان النفقات عرفت تحسنا ملحوظا سنة 2011 في الجزائر بسبب انتعاش إيرادات المحروقات

توصيات :

بناء على النتائج التي توصلنا اليها خلال بحثنا هذا ارتئينا الى ان نقدم مجموعة من التوصيات و هي كالاتي

- العمل على الاستثمار في القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية
- ترشيد الانفاق العام من خلال تقليل من النفقات الغير الضرورية
- الخوض في الظواهر الاقتصادية بعد الدراسات القياسية و التنبئية و أخذ نتائجها محمل الجد .

أفاق الدراسة :

على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم أفاق البحث التالية :

1- لقد حددنا في دراستنا لموضوع أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر المغرب و تونس كعينة لهذه الدراسة ، لكن قد تكون غير كافية لوضع دراسة كافية و شاملة حول هذا الموضوع ،

و لهذا نرى أن هذا النوع من الدراسات يتطلب عينة كبيرة من الدول كاعتماد مثلا مجموعة دول جنوب شرق اسيا .

2- يمكننا إضافة دراسة مدى مساهمة الادخار المحلي في زيادة حجم الانفاق الحكومي و الاستثمار في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية .

3- يمكننا دراسة تأثير الانفاق الحكومي على البنية التحتية من أجل تحقيق تنمية مستدامة في جميع المجالات في الدول عينة الدراسة .

قائمـــــــــــة المراجع.

قائمة المراجـــــــــــع:

➢ **الكتـــــب :**

1. أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
2. إسماعيل عبد الرحمان، وآخرون، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
3. توفيق عباس، المسعودي، 2011.
4. حامد عبد الحميد دراز، وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
5. حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
6. حسين مصطفى حسين، «المالية العامة «ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر 2001.
7. خالد الواصف الوزاني وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 10، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
8. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان – الأردن، 2002.
9. زينب حسين عوض الله،" أساسيات المالية العامة "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
10. سوزي عدلي ناشد،" ألمالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2009.
11. صالح الشنواني، إدارة الإنتاج والتطوّر التكنولوجي، مركز الإسكندرية للكتاب، الأسكندرية، مصر، 1996.
12. صبرينة كردودي، «تمويل الموازنة العامة للدول في الاقتصاد الإسلامي «، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
13. عبد الرحمن بري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الإبراهيمية، الاسكندرية، مصر، 2007.
14. عبد المجيد قدي،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية و تقييمية "، الط الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006 .
15. عبد المطّلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي، الدار الجامعية الإبراهيمية، الأسكندرية، مصر، 2007.
16. عادل فليح العلي، "مالية الدولة "، دار زهران للنشر و التوزيع –عمان – ط 2010 .
17. علي خليل سليمان أحمد اللوزي، " المالية العامة "، دار وهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000
18. فليح حسن خلف ، " المالية العامة"، جدار للكتاب العالمي، عمان – الأردن، عالم الكتب الحديث، أربد – الأردن، 2008 .
19. فؤاد صباغ، دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية، مارس 2017.
20. فوزت فرحات، "المالية العامة "، الاقتصاد المالي دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة 2010.
21. مجدي شهاب ، "–أصول الاقتصاد العام –المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، ط2004 .

22. مجدي محمد شهاب، "الاقتصاد المالي ، نظرية مالية الدولة "، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1999 .
23. محرزي محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
24. محمد السيرتي، و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي "، الدار الجامعية، مصر، 2013.
25. محمد الصغير البعلي ويسرى أبو العلاء، "المالية العامة "، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
26. محمد طاقة، وآخرون، " اقتصاديات المالية العامة "، الط الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2007.
27. محمد طاقة وهدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، الط الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
28. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دراسات تطبيقية ونظرية.
29. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1، سنة2007.
30. محمد عباس محرزيس، "اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة –الميزانية العامة للدولة –"، الط الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010 .
31. محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، مصر، 2004 .
32. محمود حسين الوادي، وآخرون، "الاقتصاد الكلي"، الط الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

➢ **الـمذكـــــرات :**

1. أشوق بن قدور، « تطوّر النظام المالي والنظام الاقتصادي، دراسة قياسية لعيّنة من الدول خلال فترة (1965–2005) "، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر.
2. بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود و الأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2011 – 2015 .
3. بوبطانة فاطمة، و آخرون، "أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الكلي "، للاقتصاد الجزائري الفترة 1999 – 2010، الماستر علوم مالية، جامعة تيارت، غير منشور، تيارت ،
4.رقيق فاطمة، أثر تغيّر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، (رسالة ماستر) جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015.
5. مامصي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1971، 2011)، ماجستير، جامعة أبي بكر بقايد، تلمسان، 2014.
6. عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الإقتصادي، ماجستير، كلية العلوم الإقتصاديو وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016.

7. عدّة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر، ماجستير اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015.
8. معطى الله أمال، الآثار السياسية المالية على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970، 2012)، ماجستير علوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014 .
9. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية، دراسات تطبيقية ونظرية، قسم الأقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

- **المقالات العلمية :**

1. حاكمي بوحفص: الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال الإفريقيا –دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب–تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.
2. لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كاداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06–2015
3. نتائج التجارة الخارجية، مجلة إحصاء تونس النشرية إحصائية P0102، المعهد الوطني للإحصاء، تونس ، ديسمبر 2015
4. هبة عبد المنعم، ديناميكية التضخم في الدول العربية 1980 – 2011، مجلة دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2013

- **القوانين والمراسيم :**

1. بنك المغرب، تطور الثروة الإجمالية للمغرب، يوليو 2015.
2. التقرير السنوي للتجارة الخارجية، مكتب الصرف.
3. اللجنة الخاص بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد، –التقرير العام – ابريل 2012
4. المادة 13 من القانون رقم 90 –21 المؤرخ في 15 غشت 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
5. المادة 22 من القانون رقم 90 –21 المؤرخ في 15 غشت1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
6. المادة 28 من المرسوم من المرسوم التنفيذي 91 – 313 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، والمتضمن إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمر بالصرف والمحاسبون العموميون.
7. المادة 31 من القانون رقم 90 – 21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
8. المخطط الثاني عشر للتنمية، 2010 – 2014، المجلد الثاني.
9. مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016 – 2020، الجمهورية التونسية، 15 سبتمبر 2015.
10. المعهد الوطني االحصاء الجزائر 2023.
11. المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2023، تم الدخول 7 ماي 2024
12. مكتب الصرف، نشرة المؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية لشهر غشت 2018

13. الميزان الاقتصادي لسنة 2014، وزارة التنمية والتعاون الدولي، الجمهورية التونسية، أكتوبر 2013.
14. وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، نوفمبر 2016

➢ **الملتقيات:**

1. بوفليح نبيل وتقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع والأفاق، 11-12 ماي 2010
2. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2019

➢ **كتب باللغة الأجنبية:**

Philipe traye، 2017 tunisie، perspectives economiques، en afrique، baidocde pnud، 2017، 6 p .

➢ **مواقع على الويب:**

1. دراسة اقتصادية لمخاطر الدول –جذاذة المغرب، 2024/05/10 ، 19:45
2. موقع صندوق النقد الدولي،https//: www.imf.org ، 2024/05/10، 20:00